

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة عين تموشنت بلحاج بو شعيب

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

عنوان:

أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات

دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر

2019-1980

إشراف الأستاذ:

داد الطالبين:

- بن هادي عبد الهادي د. زدّون جمال

- دادو نادية

أعضاء لجنة المناقشة

- أ. علي دحمان محمد رئيسا

- أ. زدّون جمال مشرفا

- أ. بو علي عبد القادر ممتحنا

السنة الجامعية: 1441/1442 هـ - 2021/2020م



# شكر وعرفان

"و اذا تأذن ربك لئن شكرتم لأزيدنكم و لئن كفرتم إن عذابي لشديد "

إما بعد فحمدا لله عز وجل حمدا كثيرا مباركا فيه الذي وفقني وقدرني على انجاز هذه العمل الجد المتواضع والذي تحتسب به الاجر عند الله تعالى ونرجو ان ينتفع به الطلبة الباحثين في هذا الموضوع.

كما نتقدم بجزيل الشكر وأرقى عبارات الاحترام والتقدير الى الاستاذ " زدون جمال الذي أشرف على هذا العمل فكان الحافز والناصح والموجه فسأل الله ان يجازيه خير الجزاء .

وأشكر كل من ساهم وساعد على ارشادنا ولو بحرف، سواء من قريب او بعيد.

شكرا جزيلا

ونشكر الوالدين الكرام اللذان كان لهم الفضل في دعمنا ماديا ومعنويا لإتمام هذا الدراسة اطال الله في عمرهم.

# الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا تطيب اللحظات إلا أن بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا  
بغفرانك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى رمز الحب ومنبعه...وصوته وصداه... وروحه و معناه، أُمي الغالية، و إلى العابد  
الزاهد الذي سخر كل قواه ليكون عوناً لي كي أصل إلى ما أنا عليه "والذي حفظه الله"، إلى  
من أظهروا لي ما هو أجمل في هذه الحياة و كان لهم بالغ الأثر في الكثير من العقبات  
والصّعاب "إخوتي".

إلى كل أصدقائي الذين شجعوني، وإلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير.  
إلى أساتذتي وأهل الفضل عليّ، الذين غمروني بالحب و التقدير و التضحية و التوجيه.  
إلى كل من نسيه القلم وحفظه القلب.

عبد الهادي

# الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز و أعلى إنسانة نبع المحبة و الحنان و الوفاء و أعلى ما أملك

"أمي العزيزة أمينة"

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة.

إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء و سعى من أجل راحتي و نجاحي.

إلى أعظم رجل وأعز رجل في الكون " أبي العزيز بلال أطال الله في عمره"

إلى من أحن وأشتاق إليهم دائما، إلى من هم عزوتي وسندي في الحياة إخوتي

صبرينة، محمد عبد الكريم، زهرة الخلود، حماهم الله.

إلى من علمني معنى الصداقة الحقيقية وشاركني أحزاني وأفراحي "إبراهيم" شكرا لكل اللحظات

التي وقفتها بجاني.

إلى من كانوا لي أوفياء، صديقاتي شفيقة، زهيرة و خاصة نبيلة التي ساعدتني في إنجاز هذه المذكرة.

وأصدقائي بلال، رمزي، موسى، أحمد، مبارك.

إلى كل الأهل والأقارب بالأخص عائلة "دادو".

إلى جدي العزيزة أطل الله في عمرها.

إلى كل من كان لهم أثر في حياتي وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

نادية

## فهرس الموضوعات

1	مقدمة عامة.....
4	الفصل الأول: المقاربة النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات.....
5	مقدمة الفصل:
6	المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف.....
6	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف، كيفية تحديده، وكيفية صيغته.....
9	المطلب الثاني: أنواع ووظائف أسعار الصرف.....
10	المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له.....
17	المبحث الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات.....
17	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات، عناصره وأهميته.....
21	المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه.....
26	المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.....
30	المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بوضعية ميزان المدفوعات.....
30	المطلب الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة.....
31	المطلب الثاني: تخفيض العملة كآلية لتصحيح العجز (الاختلاف) في ميزان المدفوعات:.....
33	خاتمة الفصل:.....
26	الفصل الثاني دراسات سابقة.....

34.....	مقدمة الفصل
35.....	المبحث الأول: دراسات وطنية
43.....	المبحث الثاني: دراسات الدول العربية
49.....	المبحث الثالث: الدراسات الأجنبية
52.....	خاتمة الفصل:

**الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة**

47 .....	<b>2019-1980</b>
----------	------------------

52..	المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور معدلات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2019-1980
55.....	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2019-1980:
-	المبحث الثالث : دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1980-
59.....	2019 :

60 .....	خاتمة
60 .....	عامة
60 .....	قائمة المراجع
60 .....	الملاحق

حَقِّقْ حَقِّقْ

حَقِّقْ حَقِّقْ



### مقدمة عامة

في ظل تشابك العلاقات بين الدول والتطور الذي شهده العالم إلى جانب كثرة المبادلات التجارية الدولية أدت إلى ظهور عدة مشاكل وأهمها علاقة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية، كون أن العملة أساس كل المبادلات التجارية الداخلية والخارجية إلى جانب تسوية وتنظيم مدفوعات الدولة من ناحية الحقوق والالتزامات، وعليه فإن سياسة سعر الصرف تؤثر على ميزان مدفوعات أي دولة.

حيث تعتبر دراسة الآثار المحتملة لتقلبات سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي بصفة عامة وعلى وضعية ميزان المدفوعات بصفة خاصة من الموضوعات الجوهرية التي تحظى بقدر كبير من المعالجة والتحليل من طرف صانعي السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وهو ما فرض على المؤسسات الاقتصادية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تناول هذا الموضوع وتبني العديد من الدراسات التي تصب كلها في هذا السياق، وأصبح تناول العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات أمرا حتميا نظرا لأهميتهما المتزايدة.

كما يعتبر سعر الصرف أحد أدوات السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في حماية الاقتصاد الوطني من المشاكل الاقتصادية المحيطة بها، الأمر الذي دفعها إلى اتخاذ إجراءات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني بغية تحسين ميزان المدفوعات. وعليه فإن الغرض من هذه الدراسة توضيح العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف وميزان المدفوعات.

### الإشكالية العامة

من خلال ما توصلنا إليه سنتطرق في الدراسة بطرح السؤال التالي الذي سنحاول الإجابة عليه:

✓ إلى أي مدى يؤثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 1980-2019م.

للإجابة عن هذه التساؤلات:

- ما المقصود بسعر الصرف وميزان المدفوعات وفيما تتمثل العلاقة بينهما؟
- هل توجد علاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات؟

### فرضيات الدراسة:

- وجود تأثير إيجابي معنوي لسعر الصرف على ميزان المدفوعات في المدى الطويل.
- لا يوجد تأثير لسعر الصرف على ميزان المدفوعات في المدى القصير.

### أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في معرفة أثر تقلبات سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، مع إبراز أهم المراحل التي مر بها تسعير الدينار الجزائري وأبرز سياسات الصرف في الجزائر، إضافة إلى عرض التطور التاريخي لأرصدة ميزان المدفوعات وأهم الخصائص التي تتميز بها، وتكمن أهمية هذا الموضوع كونه يدرس عدة تحديات للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق نتائج إيجابية في ميزان المدفوعات عن طريق الضبط الجيد لسعر صرف الدينار.

### أهداف الدراسة:

- تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.
- معرفة أهم التطورات لكل من سعر صرف الدينار وميزان المدفوعات خلال فترة 1980-2019.
- محاولة دراسة أثر تغير سعر الصرف على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري.

### أسباب اختيار الموضوع:

#### • أسباب ذاتية:

- الموضوع يندرج تحت إطار التخصص.

#### • أسباب موضوعية:

- الاهتمام المتزايد للأسعار الصرف وميزان المدفوعات.
- أهمية سياسة سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات.
- الموضوع يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة خاصة في الحالة التي تعيشها الجزائر.

### منهج وأدوات الدراسة:

تم الاعتماد على منهجية التحليلية و كذا المنهج التاريخي من أجل استيعاب الجانب النظري في ما يتعلق بكل من سعر الصرف و ميزان المدفوعات ثم إسقاطها على حالة الجزائر. بالاعتماد على مختلف التقارير و المنشورات وكذا الكتب و المنكرات.

### حدود الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على دراسة حالة الجزائر من أجل الحصول على معلومات متوفرة حول موضوع محل الدراسة.

#### • الحدود الزمنية

الحدود الزمنية لهذه الدراسة فتمتد من سنة 1980 إلى غاية 2019 بالنسبة لسعر الصرف وميزان المدفوعات.

#### • الحدود المكانية

أما الحدود المكانية فتتمثل في الدولة الجزائرية.

### هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، تضمن الفصل الأول الجانب النظري حيث تم الإشارة في المبحث الأول إلى الإطار النظري لسعر الصرف، أما في المبحث الثاني والذي يتمثل في الإطار النظري لميزان المدفوعات، بينما تناول المبحث الثالث العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

أما فيما يخص الفصل الثاني والذي يعالج الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع فالمبحث الأول عرضت فيه الدراسات الوطنية، والمبحث الثاني تمثل في دراسات الدول العربية، أما المبحث الثالث فتعلق بالدراسات الأجنبية.

وبالنسبة للفصل الثالث فقد خصص لدراسة حالة الجزائر خلال فترة 1980-2019 من خلال التطرق إلى مسار تطور سعر الصرف في الجزائر و وضعية ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تحليل أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات خل النفس الفترة.

# الفصل الأول

المقاربة النظرية لسعر الصرف  
وميزان المدفوعات

## مقدمة الفصل:

تستخدم كل دولة عملتها الوطنية في إجراء المبادلات التي تتم داخل حدودها، والتبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم إلا بالنقود، فأى دولة بحكم علاقتها التجارية مع العالم الخارجي تحتاج إلى النقد الأجنبي لتسوية التزاماتها الدولية المختلفة، ونظرا لأن العملة الوطنية لكل دولة لا تقبل أساسا في المبادلات الدولية ونظرا لاختلاف العملات فيما بين الدول، فقد كانت الحاجة إلى وجود سوق الصرف الأجنبي حيث تباع وتشتري منه العملات الأجنبية فإذا فرضنا وجود عملة واحدة عالمية تقبل جميع دول العالم التعامل بها داخليا وخارجيا لما كانت هناك حاجة لوجود سعر الصرف الدولي ولكان التحاسب والدفع يتمان بتلك العملة في جميع الدول.

وهنا تأتي أهمية سعر الصرف الأجنبي لمعالجة مسائل تعدد العملات وتحويلها ويعتبر سعر الصرف بالغ الأهمية لأي اقتصاد كان، ولسعر الصرف تأثير أيضا على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، ويتضح هذا التأثير جليا على رصيد ميزان المدفوعات والذي يعد مؤشرا هاما يبرز علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الخارجي كونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وكذا قوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج.

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف، كيفية تحديده، وكيفية صيغته.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف.

هناك عدة تعاريف لأسعار الصرف ومنها:

- **تعريف 1:** إن العلاقة بين الدولة والعالم الخارجي تطرح لنا مشكلة ذات طبيعة نقدية، أي كل وسيط يرغب في شراء منتجات من دولة أخرى، فإنه يجب أن يقتني عملة هذه الدولة<sup>1</sup>، ولتغيير العملة لابد من وجود نسبة مبادلة عملة بعملة، ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف<sup>2</sup>، إذن يمكن:
- **تعريف 2:** سعر تبادل العملات بين بعضها البعض.

- **تعريف 3:** عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس. ويمكن القول إنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو العكس.

أي أنه: "ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات العالم"، وتكتب تسعيرة العملات الصعبة بطريقتين:

- 1- **التسعيرة المؤكدة:** تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تشتري مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية.
- 2- **التسعيرة الغير مؤكدة:** هي عكس الأولى فهي تبرز الكمية المتغيرة من الوحدات النقدية الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية.

الفرع الثاني: كيفية تحديد سعر الصرف.

يتم التداول بالنسبة للعملات المثبتة في أسواق صرف محكومة، بأسعار البيع والشراء<sup>3</sup>، تطرحها السلطات النقدية للبلد المعني يومياً، كما تقوم السلطات بالتدخل في سوق الصرف للحد من الذبذبات العريضة لأسعار صرف عملتها والعمل على إرسال القيمة المثبتة الرسمية لتلك العملة، بالإضافة إلى هذا قد توجه في بعض البلدان، التي تمارس سياسة التثبيت، أسواق سعر صرف موازنة يتم فيها تبادل العملة المحلية وعدة عملات

<sup>1</sup>- موسى سعيد مطر، ياسر المومني، شقري نوري موسى، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003 ص15.

<sup>2</sup>- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000، ص113.

<sup>3</sup>- محمود حميدات "مخل للتحليل النقدي"، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر بن عكنون، الطبعة 2002، ص108-111.

أجنبية جنبا إلى جنب، وقد تترك السلطات النقدية لهذه الأسواق قدرا متفاوتا من حرية التعامل، كما أن أسعار صرف العملة الواحدة قد تتعدى نوع المعاملات في بعض البلدان.

تستخدم أغلبية العملات المثبتة عملة تدخل رئيسية، غالبا ما تكون هي الدولار الأمريكي، وهذا يعني أنها تطرح أسعار البيع والشراء لعملاتها مع تحديد هامش ضيق بين الأسعار نسبة إلى الدولار، فضلا على أن جزءا كبيرا من عمليات التبادل يتم فعلا أو افتراضا على أساس الدولار.

بالإضافة إلى ذلك تقوم السلطات النقدية في معظم البلدان بطرح أسعار صرف عملتها مع عدة عملات أجنبية أخرى، بناء على الحساب التقاطعي بين السعر الذي حددته هذه السلطات لعملتها مع عملة التدخل الرئيسية وأسعار السوق الجارية لعملة التدخل الرئيسية مع باقي العملات الدولية. إلى جانب تدخلها المباشر في سوق الصرف، قد تلجأ السلطات النقدية إلى إحكام نظام الرقابة على عمليات الصرف ذاتها لحماية عملتها الوطنية من أثر الضغوط المالية والاقتصادية التي تواجه البلد، لكن عملية تثبيت سعر العملة الوطنية هذه تتخذ أشكالا تختلف على وجه الخصوص باختلاف الطريقة التي يتم من خلالها تحديد السعر المذكور، وهنا نميز بين ثلاث حالات<sup>1</sup>:

**الحالة الأولى:** وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن اتجاه العملة المرتبطة بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

**الحالة الثانية:** هي حالة التعويم الحر أي ارتباط ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حر باستمرار، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة، وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

**الحالة الثالثة:** هي حالة الارتباط بسلة من العملات وهنا إما أن ترتبط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلطة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين، وتشير هنا إلى أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار، أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها، كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي كما سبق ذكره) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.

**الفرع الثالث: أهم صيغ سعر الصرف.**

<sup>1</sup>-محمود حميدات "مخل للتحليل النقدي" ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر بن عكنون، الطبعة 2002، ص108-111.

• **سعر الصرف الإسمي:** يمثل قيمة عملة بلد ما مقيمة بعملة بلد آخر، بحيث يتم تبادل عملات هذه البلدان على أساس أسعارها فيما بين البلدان، ويتحدد سعر الصرف الإسمي على أساس قوى العرض والطلب على العملة في سوق الصرف<sup>1</sup>، خلال فترة زمنية معينة، كما ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي وهو المعمول به في المعاملات الرسمية، أما النوع الثاني فهو سعر الصرف الموازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية، وبالتالي يتم الاستخلاص إلى وجود أكثر من سوق موازية في نفس الوقت<sup>2</sup>. إضافة إلى كل هذا فإن سعر الصرف الإسمي يتحدد من طرف السلطات النقدية وهو المتعامل به على المستوى الرسمي في مختلف المبادلات الدولية، وهو بذلك لا يملك القدرة على عكس القوة الشرائية للعملة الوطنية.

• **سعر الصرف الحقيقي:** هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهو محسوب كمؤشر وبالتالي فهو يقيس القدرة على التنافسية للمنتجات الوطنية، ويمكن قياسه كالاتي

$$Er = En \times P / P^* :$$

حيث أن :

Er: سعر الصرف الحقيقي.

En: سعر الصرف الإسمي.

P: سعر السلعة بالعملة المحلية.

P\*: سعر السلعة بالعملة الأجنبية.

بناء على هذا فسعر الصرف الحقيقي يفسر القوة الشرائية للعملة في البلد الأصلي مقارنة معها في البلد الأجنبي .

• **سعر الصرف الفعلي:** يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما، بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لعدة عملات أخرى<sup>3</sup>. يمكن تعريفه كذلك على أنه: "عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، متضمن في ذلك التعريفات الجمركية، الرسوم والإعانات المالية"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - هي سوق مجازية ليس لها حيز جغرافي، تتم فيها مبادلات الصرف الأجنبي أبيع وشراء العملات وسنأتي على ذكرها لاحقا.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص103.

<sup>3</sup> - "إضاءات مالية ومصرفية"، نشرة توعوية اقتصادية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد الثاني عشر، جويلية 2011، ص4.

<sup>4</sup> - حميدات محمود، "مدخل التحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص76.



## المطلب الثاني: أنواع ووظائف أسعار الصرف

## الفرع الأول: أنواع أسعار الصرف

هناك نوعين من أسعار الصرف، إذا أخذنا تاريخ استلام المشتري للصرف الأجنبي هما:

## • سعر الصرف العاجل (الحاضر):

هو مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية شرط أن تكون عملية دفع وتسليم العملتين فورية أو خلال مدة زمنية لا تتجاوز يومين من تاريخ الإنفاق وميزة هذا النوع من سعر الصرف التغير المستمر وفقا لعرض العملات والطلب عليها

• **سعر الصرف الآجل:** هو السعر المحدد لبيع أو شراء عملية ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويحدد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة مثلا: يستطيع أحد الاقتصاديين أن يدخل في اتفاق اليوم مع البنك لشراء 2000 يورو، تسلم بعد ستة أشهر من اليوم بسعر 1 يورو = 1.15 دولار أمريكي ولم تتم عملية دفع العملة وقت التوقيع، وبعد مرور ستة أشهر يحصل هذا المتعامل على 2000 يورو مقابل 2150 دولار بغض النظر عن ماهية سعر اليورو في ذلك الوقت.

وعادة ما يكون السعر الآجل للعملة الأجنبية مقيم بعلاوة أو خصم في السعر الحاضر فإذا الآجل أكبر من الحاضر يكون للسعر الآجل علاوة عن السعر الحاضر، أما إذا كان السعر الآجل أصغر من السعر الحاضر فإن السعر الآجل يكون بخصم عن السعر الحاضر وتحسب العلاوة أو الخصم وفقا لما يلي<sup>1</sup>:

العلاوة أو الخصم - (السعر الآجل - السعر العاجل) × 100 / (السعر العاجل).

سعر الصرف الآجل = سعر الصرف الحاضر + ثمن التأجيل.

ثمن التأجيل عندما يكون موجب يسمى المرابحة وعندما يكون سالب يسمى الوضعية.

## الفرع الثاني: وظائف سعر الصرف.

أبرز هذه الوظائف التي يقوم بها سعر الصرف في التعاملات الاقتصادية هي<sup>2</sup>:

**أولاً: وظيفة قياسية:** سعر الصرف من أكثر الوسائل ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف ما ينتجونه مع أسعارها في السوق الدولية، وبالتالي يعتبر سعر الصرف الرابط بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

**ثانياً: وظيفة تطويرية:** يؤثر سعر الصرف على الجانب السلعي للتجارة الخارجية للدول حيث يلعب دورا هاما في تطوير صادرات دولة ما بالنسبة لدولة أخرى وكذلك قد يتسبب في الاستغناء عن قطاعات صناعية كبيرة

<sup>1</sup> - سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص43.

<sup>2</sup> - سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية للنشر، مصر، 1987، ص149.

بسبب الاستيراد الأقل سعرا من الأسعار المحلية فمثلا ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار يحفز الأوروبيين على شراء السلع الأمريكية الأرخص سعرا مقارنة بأوروبا مما يزيد الصادرات الأمريكية.

**ثالثا: وظيفة توزيعية:** تتمثل في توزيع الدخل القومي العالمي بين مختلف بلدان العالم، ولأن سعر الصرف مقيد بالتجارة الخارجية فله وظيفة توزيعية على مستوى اقتصاد الدولي.

فكل ما يصاحب عملية تغيير قيمة القيمة الخارجية لعملة ما سواء بالزيادة أو النقصان ستؤثر على حجم احتياطات البنوك المركزية في البلدان الأخرى.

**مثال:** زيادة اليورو مقابل الدولار سيجعل أمريكا تدفع دولارات زائدة على كل ما تستورده من أوروبا ويقابل نسبة هذا الارتفاع في اليورو مقابل الدولار مما يؤثر على احتياطات أمريكا من اليورو في مقابل رفع احتياطات أوروبا من اليورو.

### المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له.

#### الفرع الأول: أنظمة سعر الصرف.

بما أن العوامل التي تتفاعل في تكييف الطلب والعرض على الصرف الأجنبي، وبالتالي في تحديد سعره إنما تختلف باختلاف نظام الصرف السائد والذي يعرف بمجموعة القواعد التي تحدد دور كل من السلطات والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي، يمكننا دراسة الأنظمة المختلفة لأسعار الصرف الأجنبي من نظام أسعار الصرف الثابتة بأشكاله المختلفة، نظام أسعار الصرف الحرة (المرنة) أو ما يعرف باسم نظام العملات الورقية المستقلة ونظام الرقابة على الصرف<sup>1</sup>.

#### • نظام القاعدة الذهبية:

نظرا لأهمية سعر الصرف في ربط مستوى الأسعار المحلية بمستوى الأسعار الأجنبية فإنه على خلاف سائر الأسعار قد تعرض للتثبيت خلال فترة طويلة من الزمن وذلك في ظل نظام المدفوعات القائم على قاعدة الذهب الدولية، فمنذ منتصف القرن التاسع عشر اتجهت الحكومات إلى تحديد قيمة ثابتة لوحد من العملة الوطنية بالنسبة لوزن معين من الذهب، مع ضمان قابلية التحويل بينهما بلا قيود، بالإضافة إلى حرية استيراد وتصدير الذهب من وإلى الدول التي اتبعت هذا النظام وبذلك حافظت تلك الدول على أسعار صرف ثابتة لعملاتها، وقد ظل نظام الصرف بالذهب يعمل بكفاءة وبصورة تلقائية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ولكن على حساب الأوضاع الاقتصادية الداخلية لكل دولة حيث أن نظام أسعار الصرف الثابتة يعتمد على تغيير هيكل الأسعار الداخلية لاستعادة التوازن، فوفقا لما عرف بقواعد اللعبة فإن خروج الذهب من الدول التي تعاني العجز يؤدي إلى تخفيض العرض النقدي المحلي الذي يمارس تأثيرا انكماشيا على التجارة الداخلية فتتخفض كل من الأسعار والدخول، وتستمر تلك الآثار الانكماشية حتى تنخفض المدفوعات إلى

<sup>1</sup> - ميراندا زغلول رزق، "التجارة الدولية"، جامعة الزقازيق، مصر، 2010، ص 139-155.

الخارج وتتزايد المتحصلات بالقدر الذي يعيد التوازن لميزان المدفوعات، وأيضا دخول الذهب إلى الدول التي تحقق الفائض يؤدي إلى زيادة العرض النقدي المحلي بما يمارسه من آثار توسعية فترتفع كل من الدخل والأسعار المحلية وتستمر تلك الآثار حتى تتزايد المدفوعات إلى الخارج وتتخفض المتحصلات بالقدر الذي يعيد التوازن الخارجي<sup>1</sup>.

• نظام التثبيت المدار (نظام بريتن ونوودز):

قام هذا النظام في المقام الأول على تثبيت أسعار الصرف وإلزام السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف للحفاظ عليها من خلال استخدام ما لديها من أرصدة نقدية لمواجهة الاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات، إلا أن النظام لم يستبعد إمكانية تغيير أسعار الصرف، لعلاج الاختلال في الميزان وخاصة إذا استمر لفترة طويلة من الزمن.

وقد عرف العالم هذا النظام في منتصف الأربعينيات حينما عقد مؤتمر "بريتم ونوودز" للاتفاق على قواعد نظام نقدي جديد لتنظيم المعاملات النقدية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد وضعت اتفاقية صندوق النقد الدولي لهذا الغرض، وكان من أهم أهدافها تشجيع التعاون النقدي الدولي وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال تهيئة الاستقرار لأسعار الصرف وتجنب فرض القيود على المدفوعات الخارجية وأساليب "إفكار الجار" الناجمة عن التدخل في أسواق الصرف وإجراء التخفيضات التنافسية في قيمة العملة، وذلك من خلال نظام المدفوعات يقوم على تثبيت أسعار الصرف بصفة أساسية مع قابليته للتعديل في شروط محددة، ولقد نصت الاتفاقية على التزام كل دولة عضو بتحديد قيمة ثابتة لعملتها الوطنية أو سعر التبادل بالنسبة لوزن محدد من الذهب -الدولار حيث التزمات الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار إلى ذهب بسعر ثابت هو 35 دولار للأوقية (حوالي 31.1034768 غرام) وذلك لمن يرغب من البنوك المركزية التي تحتفظ بأرصدة دولارية<sup>2</sup>.

طبقا لهذا النظام فإنه إذا تعرضت دولة من الدول الأعضاء لاختلال في ميزان مدفوعاتها فإنها تلتزم بالتدخل في سوق الصرف لتصحيح هذا الاختلال والحفاظ على سعر التعادل، ولقد أتاح صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء حق الاستفادة من موارده وذلك في حدود حصصهم لديه. أما إذا كان الاختلال جوهريا أو مزمنًا فإن اتفاقية الصندوق قد سمحت للدول الأعضاء بإجراء تخفيض للقيمة الخارجية لعملاتها دون الرجوع إليه وذلك في حدود 10% حول سعر التعادل، وذلك تجنبًا للتخفيض التنافسي في أسعار العملات الذي خلق فوضى خلال فترة ما بين الحربين.

ولقد اعتمد استقرار نظام "بروتين وودز" على مدى استقرار الدولار الأمريكي، ففي خلال فترة الخمسينيات لم يشهد النظام إختبارا حقيقيا نظرا لما شهده العالم من ظاهرة ندرة الدولار حيث كان الطلب العالمي

يعرف هذا التحليل بمصطلح-(pricespecies-flow mechanism<sup>1</sup>)أو نظرية آلية الأسعار-النقود-التدفق السلعي .

<sup>2</sup>- عبد المنعم علي راضي، أسعار الصرف والأزمات النقدية المعاصرة، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1973/1972، ص 23-24.

على الدولار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شديدا مقارنة مع الأرصدة المتاحة منه ، مما حافظ على إستقرار قوته الشرائية الخارجية ناهيك عن القوة الداخلية ، هذا إلى جانب إتباع أغلب الدول الأعضاء لأساليب الرقابة على الصرف الأجنبي وتقييد تحويل العملات.

أما الإختبار الحقيقي لهذا النظام فكان خلال عقد الستينيات حيث ظهرت دول أوروبا الغربية واليابان كقوة إقتصادية لها تأثيرها على الظروف الإقتصادية الدولية<sup>1</sup> ، ومنافسا للولايات المتحدة الأمريكية التي عانت خلال تلك الفترة من عجز مستمر ومتزايد في ميزان مدفوعاتها إلى جانب تزايد حجم استثماراتها الخارجية مما تسبب في تزايد حجم الأرصدة الدولارية التي تحتفظ بها البنوك المركزية في دول العالم بالمقارنة برصيد الخزنة الأمريكية من الذهب وهو ما عرف بمشكلة "وفرة الدولار" ، وكان من الطبيعي في ظل تلك الظروف أن يرتفع سعر الذهب في مواجهة الدولار نتيجة زيادة الطلب عليه بغرض التخلص من الأرصدة الدولارية.

وأمام هذا الوضع اضطرت حكومة الرئيس الأمريكي "نيكسون" في أوت 1971 إلى إعلان وقف تحويل الدولار إلى ذهب، وبالتالي إنهاء العمل بنظام الصرف بالدولار الذهبي كدعم أساسية قام عليها نظام "بروتين وودز". وقد حاولت الدول المتقدمة متمثلة في لجنة العشرة في ديسمبر 1971 إنقاذ نظام "بروتين وودز" فعقدت اتفاقية "سميث ونيان" التي نصت على زيادة حدة التقلب حول سعر التعادل إلى 2.5% وذلك لإضافة قدر من المرونة على أسعار الصرف ، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل لينهار النظام تماما في مارس 1973 عندما لجأت أغلب الدول المتقدمة لتعويم عملاتها.

#### • نظام أسعار الصرف الثابتة:

من خلال هذا النظام تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر صرف عملتها الرسمي وفق السياسة الاقتصادية للبلد حيث أن سعر الصرف في هذه البلدان يتبع هدفا معينا، وعليه تتحول السياسة النقدية لتحقيق هذا الهدف الذي قد يكون ضمنيا أو صريحا ((في قيم رقمية أو مجال محدد) ، وعليه تقوم الدول التي تتبع هذا النظام بربط أسعار صرف عملاتها بعملة ذات طابع سيادي أو بسلة من العملات حيث الأوزان تعكس الوزن النسبي للتجارة.

برغم أن عبارة أسعار الصرف الثابتة تعكس تثبيتا مطلقا لقيمة العملة إلا أن الواقع غير ذلك تماما حيث أن السلطات تثبت هذه العملة وتغيرها عند الحاجة ، فعندما ترفع من سعر الصرف فإنها تقوم بتخفيض عملتها وعندما تنقص من العملة فإنها تقوم بإعادة التقييم ، مابين هذين النظامين يوجد درجات مختلفة من الإرتباط نحو التثبيت حيث أن بعض الدول تعمل بقاعدة الربط الزاحف ، فعندما يكون هناك معدلات تضخم مرتفعة فإن تثبيت العملة يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية وبالتالي يتم تعديل العملة وفق تغيرات الدولار ، أو يمكن لمجموعة من الدول من تثبيت أسعار صرفها الثنائية في مجال معين مثل حالة النظام النقدي الأوروبي بما يسمى بنظام آلية الصرف الأوروبي.

<sup>1</sup>-عبدالمعظم علي راضي، أسعار الصرف و الأزمات النقدية المعاصرة، مرجع سابق، ص26.

بنتبت الدول لاسيما الصغيرة منها لأسعار صرف عملاتها فإنها تفقد إحدى أدوات السياسة الإقتصادية لتصحيح الخلل في الميزان التجاري وكذلك تربط مستوى أسعار الفائدة بالمستوى العالمي فيصعب التحكم في الميزان التجاري كما أن التوسع الجبائي يؤدي إلى تدهور هذا الأخير.

بالإضافة إلى أن الحكومة لا تستطيع استعمال السياسة النقدية لمحاربة العجز في الميزانية الناجم عن التوسع الجبائي.

بناءً عليه فإن هناك أسباب تدفع الدول لاعتماد سعر صرف ثابت أبرزها:

- ✓ تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبط بأسعار الصرف والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية كالاستثمار والإنتاج.
- ✓ تقلبات أسعار الصرف تؤثر على الواردات والصادرات بصفة سلبية.
- ✓ يمكن تعديل أسعار الصرف الحقيقية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري في ظل هذا النظام وذلك بتغيير الأسعار النسبية وبالتالي نصل إلى نفس غرض تغيير أسعار الصرف الإسمية.
- ✓ أسعار الصرف الثابتة تضع قيوداً على البنك المركزي للتأثير سلباً على مجريات الاقتصاد.
- نظام أسعار الصرف المرنة أو المعومة:

في ظل هذا النظام يتوقف سعر الصرف شأنه في ذلك شأن سائر الأسعار على العوامل المحدد لعرض الصرف الأجنبي و الطلب عليه في سوق الصرف الأجنبي دون أي تدخل من السلطات النقدية، و في ظل هذا النظام فإن سعر الصرف للدولار يتحدد بتفاعل قوى العرض و الطلب، و أن أي سعر صرف أقل من هذا السعر فإن الكمية المطلوبة من الدولارات تفوق الكمية المعروضة، و هذا الفائض في الطلب يدفع سعر الصرف إلى الارتفاع في اتجاه السعر التوازني و العكس صحيح.

كما تختفي في هذا النظام العلاقة المحددة بين العملات المختلفة على النحو المتبع في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، فعلى العكس من نظام قاعدة الذهب الدولية التي تعتمد على ثبات أسعار صرف عملات الدول المختلفة طبق لوزن كل منها من الذهب، و في هذا الوقت الحاضر يطلق على نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة نظام تعويم العملات، و في ظل هذا النظام لا تتحمل كل من السلطات المالية و النقدية عبئاً معيناً في مجال علاج الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة في مجال الحد من الواردات، إحداهن تغييرات معينة في مجال الأسعار و الدخول في الداخل، إحداهن تغييرات مناظرة في معدلات أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقالات رؤوس الأموال.

بناءً على هذا فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهناً لتقلبات قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، فسعر الصرف يعتبر من الأسعار الهامة التي تنعكس تغييراتها على مستويات الأسعار في الداخل والخارج وبالتالي على مستويات النشاط الاقتصادي، ولهذا تتخذ السلطات من

الإجراءات المناسبة كأدوات للتأثير على سعر الصرف تفادياً لحدوث مثل هذه الآثار الضارة، وهنا يجب التفريق بين نوعين من التعويم:

أ. **التعويم النظيف:** وفيه تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حرًا يتحدد وفقًا لتفاعل قوى العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي، و في نفس الوقت تقوم بإنشاء ما يعرف باسم " أموال موازنة الصرف " عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب و الاحتياطات النقدية التي يتسنى بمقتضاها أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريه بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة.

ب. **التعويم غير النظيف:** يتمثل في تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريه بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة مثل زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها، وقد تدخل هذه السلطات كمشتريه لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها و بالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهروب للخارج.

• **نظام التعويم المدار:**

يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف و في نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعًا و شراءً لل عملات الأجنبية من أجل تجنب التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها، كأن تقوم البنوك المركزية بمساندة العملة الوطنية إذا ما اتجهت قيمتها الخارجية نحو الانخفاض من خلال شرائها في سوق الصرف مقابل الاحتياطات من العملات الأجنبية، و العكس حينما تتدخل من أجل شراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية من أجل الحفاظ على قيمتها الخارجية منخفضة نسبيًا و ذلك لتحقيق ميزة تنافسية مقارنة بالدول الأخرى.

و في كل الحالات فإن السلطات النقدية تحتاج إلى رصيد من العملات الأجنبية حتى تتمكن من الحفاظ على سعر الصرف في الحدود المرغوبة و يعرف هذا الرصيد بـ " مال موازنة الصرف " على انه كلما إتسع المدى الذي يتقلب خلاله سعر الصرف كلما أعطى ذلك دورًا أكبر للتغيرات في هذا السعر لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، و في نفس الوقت تزايد احتياج سوق الصرف لقدر أكبر من رصيد العملات الموازنة ، و ذلك لمواجهة التقلبات الحادة و المفاجئة في سعر الصرف التي تخلقها قوى المضاربة.

و لقد ظهر نظام التعويم المدار في أعقاب انهيار نظام "بروتين وودز"، و قد اختلف الأسلوب الذي اتبعته الدول الأعضاء في الصندوق، حيث ظهر أسلوب الربط إلى سلة عملات تأخذ في الحسبان هيكل التجارة الدولية للدولة العضو و أسلوب الربط في سلة حقوق السحب الخاصة و قد استهدف هذا الأسلوب تحقيق قدر أكبر من المرونة في الكيفية التي يتحدد بها سعر الصرف بما يضمن استقراره في نفس الوقت.

• **نظام الرقابة على الصرف الأجنبي:**

تلجأ الدول التي تعاني من خلل في مدفوعاتها الخارجية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف الأجنبي خاصة إذا تدهورت أرصدها الدولية وارتفعت مديونيتها الخارجية بصورة خطيرة ولم تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية في استعادة التوازن الخارجي.

تجدر الإشارة إلى أن التوازن في ظل هذا النظام لا يتحقق عن طريق خروج ودخول الذهب كما كان عليه الحال في نظام الصرف الثابت، ولا عن طريق تقلبات أسعار الصرف في ظل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي كما هو الحال في نظام الصرف العائم، ولكن عن طريق التدخل الإداري المباشر للدولة من أجل الموازنة بين الطلب على العملات الأجنبية وعرضها.

وجوهر الرقابة على الصرف يتمثل في توزيع الكمية المحدودة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على الطالبين بما يتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية للبلد، كما تعمل السلطات النقدية في ظل هذا النظام على أن لا تترك سعر الصرف يتقيد بمسألة العرض والطلب عن طريق إحداث تكافؤ دائم بين الإيرادات والمدفوعات حتى يتسنى لها تحديد سعر صرف عملتها عند المستوى المقرر له<sup>1</sup>.

نستنتج مما قيل أن المعيار الأساسي المحدد لنظام الصرف حديثاً هو درجة اثبات أو المرونة (التعويم) وعليه نستعرض أهم أنظمة أسعار الصرف الحديثة:

✓ الأنظمة الثابتة: اتحاد العملة، مجالس العملة (الدولة)، أسعار الصرف الثابتة المطلقة.  
✓ الأنظمة الوسيطة: الربط القابل للتعديل، الربط الزاحف (المتحرك)، الربط بسلة عملات، النطاقات المستهدفة.

✓ الأنظمة المعومة: التعويم الحر، التعويم المقيد.

### الفرع الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

تعتبر آلية سعر الصرف هي العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، كما تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث، ولها أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدولة وخصوصاً تلك البلدان النامية. ولكن من المهم أن نتطرق إلى الجانب الأكاديمي في محاولة لإدراك هذا المفهوم بشكل علمي، ويجب الأخذ في الاعتبار أن هناك الكثير من النظريات إلا أن أبرز وأشهر تلك النظريات هي:

#### أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية:

يعود أصل هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل حيث يرى كاسل أن القيمة الخارجية لسعر صرف عملة دولة ما يتحدد وفقاً لقوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية في السوق الخارجية.

<sup>1</sup>- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط1، 2003، ص115.

**ثانيا: نظرية تعادل معدلات الفائدة:**

بدأ كينز باستكشاف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وسعر الفائدة حيث تسعى إلى الكشف عن الترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف من خلال المبدأ المتمثل في أن تغير معدلات الفائدة في بلدين لأبد وأن يؤثر في نسبة تغير سعر الصرف يعني الاختلاف بين معدلات الفائدة بين بلدين ينتج عنه إما تحسن أو تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية.

**ثالثا: نظرية تحديد سعر الصرف القائمة على أساس التجارة أو المرونة:**

تبنى هذه النظرية على تدفق السلع والخدمات ووفقا لهذه النظرية فإن سعر الصرف التوازني هو الذي يحقق المساواة في قيم كل من الصادرات والواردات للدولة، فإذا كانت الدولة تعاني من عجز في الميزان التجاري بمعنى أن قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فإن سعر الصرف الأجنبي الحقيقي سيرتفع وهو ما يؤدي لانخفاض قيمة العملة المحلية، ونتيجة لذلك تزيد صادرات الدولة وتنخفض وارداتها ومنها يتحقق التوازن، وسرعة التعديل في الميزان التجاري تتوقف على مرونة طلب الصادرات ومرونة طلب الواردات بالنسبة لتغير سعر الصرف فإذا كانت الدولة قريبة من التوظيف الكامل فإن في هذه الحالة تخفيض عملتها سيكون مطلوباً وذلك لإنتاج سلع التصدير وإنتاج السلع البديلة لسلع واردات أكثر منه في حالة وجود بطالة أو موارد معطلة.

**رابعا: نظرية الأرصدة:**

تقوم على أساس أن سعر الصرف يتحدد وفقا لميزان المدفوعات، إذا حقق ميزان المدفوعات عجزا مما يعني أن الرصيد سالب ويدل ذلك على زيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الخارجية ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائض.

**خامسا: نظرية الإنتاجية:**

يرى أصحاب هذه النظرية أن سعر الصرف يجب أن يسير في نفس اتجاه القوة الإنتاجية للدولة، حيث أن كلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني تزداد حركات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل عن طريق الاستثمار فيزداد الطلب على العملة المحلية وبالتالي فإن ذلك يحسن سعر صرف العملة.



## المبحث الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات.

## المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات، عناصره وأهميته.

## الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.

من المعروف أن العلاقات الاقتصادية الدولية تتطوي على العديد من المعاملات بين الدول كالصادرات والواردات السلعية والخدمية، وحركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية من جانب واحد أي بدون مقابل سلعي أو خدمي، ولذا فإنه لا بد أن ينتج عن كل ذلك حقوق والتزامات فيما بين الدول، الأمر الذي يتطلب تدوين هذه المعاملات في سجل يعرف باسم "ميزان المدفوعات" وذلك لضمان هذه الحقوق والتزامات ومن هذا المنطلق هناك عدة مفاهيم منها مايلي:

✓ يعرف ميزان المدفوعات على أنه "سجل محاسبي الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة من الزمن عادة ما تكون سنة"<sup>1</sup>.

✓ تعريف صندوق النقد الدولي "يعتبر ميزان المدفوعات سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع العالم الخارجي أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة ما وحقوقها والتزاماتها تجاه الدول الأخرى"<sup>2</sup>.

✓ إن ميزان المدفوعات من أهم أدوات التحليل الاقتصادي وهو سجل تقيد فيه جميع المعاملات الاقتصادية الداخلة والخارجة من وإلى الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة"<sup>3</sup>.

✓ يعرف ميزان المدفوعات على أنه "سجل محاسبي وإحصائي موثق رسمياً يعتمد قيماً مزدوجاً، لخلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتين تترتب عليهما حقوق دائنة والتزامات مدينة للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية، سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- هاني عرب، المساعدة في المالية الدولية، 2010، ص5.

<sup>2</sup>- محمد بونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص166.

<sup>3</sup>- سمية عبد القادر يوسف زيرار، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر (1970-2004)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأردن، 2007، ص14.

<sup>4</sup>- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص235.

وقد تضمن هذا التعريف مجموعة من العناصر تتمثل في:

✓ **سجل محاسبي أو إحصائي:** يعتمد من قبل صانعي القرارات وجهات مختصة أخرى ينجز حسب أصول المحاسبة يصدر عن مؤسسات رسمية في مقدمتها البنك المركزي.

✓ **القيود المزدوج:** يتضمن مجموع التدفقات الداخلة والخارجة مقابلة لحقوق الدولة المكتسبة من المعاملات الاقتصادية الدولية كديون عليها، حيث أن القيد المزدوج يتعلق بالحسابات الختامية وما تبقى من فروقات بين طرفي المدفوعات والمقبوضات يتم تلافيه من خلال بند(فقرة) التصحيح أو التعديل.

✓ **المبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية:** وهي تسجل حسب تصنيفها المعتمد سواء اتخذت صيغة علاقات تبادلية مثل الصادرات مقابل الاستيرادات أو خرجت كتحويلات والتي قد تتحقق كتدفقات متقابلة بشكل أدنى أو من قبل طرف واحد مثل الهبات والتعويضات وتحويلات العاملين في الخارج وبعض الضرائب والرسوم.

✓ **المقيمون من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما:** تتعلق حسابات ميزان المدفوعات بثلاث عناصر وتتمثل في المقيمون ويكون على المستويين المحلي والدولي وكذا الأشخاص الطبيعيين منهم أسر وأفراد وأشخاص قانونيين كتنظيمات مرخصة قانونيا إضافة إلى الدولة هي بناء سياسي متكامل.

وبالتالي فإن ميزان المدفوعات لا ينفرد بهذه العناصر كل واحد على حدى.

✓ **فترة زمنية معينة:** عادة ما تكون سنة.

وبناء على ماسبق يمكن القول أن "ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل محاسبي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في دولة أخرى، بالاعتماد على مجموعة من العناصر وذلك خلال فترة زمنية معينة عادة ماتكون سنة.

**الفرع الثاني: عناصر ميزان المدفوعات.**

**أولاً: السلع:**

يشتمل هذا البند على الصادرات والواردات السلعية أي على عمليات التجارة الخارجية بمعناها ولذلك تسمى هذه التجارة بالتجارة المنظورة، أي التي ترى وتوزن وتعد عند مرورها بالحدود الجمركية والصادرات تقيّد في جانب الإيرادات والواردات في جانب المدفوعات.

ويطلق على مقارنة قيمة الصادرات بقيمة الواردات إسم الميزان التجاري، أو "ميزان التجارة المنظورة" ويعتبر الميزان التجاري موافقا وفي صالح الدولة صالح الدولة إذا كانت قيمة الصادرات تزيد عن قيمة الواردات، بينما يعتبر غير موافق، وغير صالح للدولة، إذا كانت قيمة الصادرات تقل عن قيمة الواردات.

**ثانياً: الخدمات:**

يشتمل هذا البند على الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج أو الخدمات التي تحصل عليها من الخارج ، فالخدمات الأولى تقيد في الإيرادات والخدمات الأخيرة تقيد في المدفوعات ، فتقيد المدفوعات لشركات النقل الوطنية في الإيرادات ، أما المدفوعات لشركات النقل الأجنبية فتدخل في المدفوعات ، غير أن نفقة السلع لا تقيد هنا إذ تحسب في العادة في قيمة السلع المستوردة فرسوم المرور في قناة السويس تقيد في إيراداتها وكذلك المدفوعات لشركات الملاحة في مصر أما السفر على البواخر التابعة لشركات الملاحة الأجنبية فيعتبر من مدفوعاتها<sup>1</sup>.

وكذلك الشأن في المدفوعات للتأمين ، والحصول على خدمات البنوك والسماسة ، أما نفقات السياحة فتدخل في ميزان المدفوعات فنفقات الأجانب في الداخل تقيد في المتحصلات أما نفقات المواطنين في الخارج تعتبر من المدفوعات ، والخدمات جميعاً تشبه السلع فهي تعتبر صادرات و واردات لكنها على خلاف السلع الصادرات أو الواردات الخفيفة أو غير منظورة لا تترى ولا توزن ولا تعد.

**ثالثاً: الدخول:**

يشتمل هذا البند على الفوائد والأرباح التي تغلها رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج و رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل، فالأولى تقيد في المتحصلات و الثانية في المدفوعات، يلحق بالفوائد و الأرباح أقساط القروض و الأقساط هي عبارة عن المبالغ المستحقة دورياً من أصل رأس المال المقرط أو الموظف، و دفع هذه الأقساط يستتبع في الواقع نتيجتين: الأولى أنه يؤدي إلى عملية نقل المبالغ من الدولة برأس المال إلى الدولة الدائنة و لهذا تقيد في إيرادات الدولة الأخيرة، و الثانية أنه يؤدي إلى إنقاص رأس المال في الخارج بمقدار الأقساط المدفوعة، و بذلك تفقد الدولة استثمارها في الخارج شيئاً فشيئاً.

**رابعاً: رؤوس الأموال:**

يشتمل هذا البند على المبادلات الدولية التي ينتقل فيها رأس المال من بلد إلى آخر ، فانقل رأس المال دفعة واحدة من دولة إلى أخرى طلباً للاستثمار ، يعتبر حساباً مديناً بالنسبة للدولة الأولى ودائناً بالنسبة للدولة الثانية، فاستثمار الأموال الأمريكية في مصر ، أياً كان شكل هذا الاستثمار، يعني إعطاء مصر الحق في الحصول على تلك الأموال الأمريكية ،وهي لذلك تقيد بوصفها حقاً لمصر وديناً على الولايات المتحدة الأمريكية عند خولها مصر، وشراء مصري لمزرعة في أمريكا يزيد من مدفوعات مصر للخارج ، كما يشتمل هذا البند على الهدايا والهبات ، والتعويضات المالية ، على أساس أن الهدايا والهبات والتعويضات العينة تعتبر كالصادرات، وإن لم تستبعد مقابلاً من جانب من يتلقاها ، أما الهدايا والتعويضات فهي تعتبر حساباً مديناً تقيد في المدفوعات بوصفها التزاماً على البلد الذي يقدمها ، على أفراد أو بنوكه أو حكومته.

<sup>1</sup> - مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي معاصر نظرية التجارة الدولية لنظام للنظام الجديد للتجارة العالمية أهم مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعة الإسكندرية، 2007، ص229.

ويلحق انتقال الذهب بحركات رؤوس الأموال، وإنما يجب أن نلاحظ أن الذي يقيد هنا هو الذهب النقدي، أي المطلوب أو المعروض لأغراض نقدية، أما الذهب السلعي فيقيد مع صادرات أو واردات السلع وهكذا تفعل البلاد المنتجة للذهب فهي تقيد صادراتها منه مع السلع في جانب الإيرادات.

### الفرع الثالث: أهمية ميزان المدفوعات

تكمن الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات:

إن المعلومات أو البيانات التي يقدمها ميزان المدفوعات تعطينا حوصلة شاملة عن معطيات الاقتصاد الوطني والمشاكل التي يعاني منها محليا أو خارجيا، كما أنها تحمل أهمية قصوى لجميع الأطراف المشاركين في المنظومة الاقتصادية، ويمكن إبراز ذلك في الآتي<sup>1</sup>:

✓ يعد ميزان المدفوعات مؤشرا مهما لمستوى الضغط على سعر الصرف الأجنبي للدولة وبالتالي تحديد الإمكانيات المتاحة والمحتملة للدخول مع الدولة في تعاملات تجارية، أو تنفيذ الاستثمارات فيه لاكتشاف أرباح وخسائر الصرف الأجنبي.

✓ إن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات لدولة ما قد يعطي إشارة عن تشديد الرقابة أو تخفيفها على دفعات مقسوم الأرباح والفوائد، رسوم الترخيص، رسوم الملكية أو النفقات الأخرى للمنشآت والمستثمرين الأجانب.

✓ ميزان المدفوعات يساهم في المساعدة على التنبؤ بالإمكانيات المتاحة والمحتملة للسوق في الدولة المعنية خصوصا في المدى القصير.

✓ هيكل المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها ميزان المدفوعات يعكس مدى القوة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني وقدرته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، كون هذا الميزان يعكس حجم وهيكल الصادرات والواردات ، وما يتبعها من عوامل تؤثر في اقتصاد الدولة (حجم الاستثمارات، مستوى التشغيل، مستوى الأسعار والتكلفة،...).

✓ يعكس ميزان المدفوعات قوة سعر الصرف من خلال ظروف الطلب والعرض للعملة الأجنبية، كما أنه يظهر أثر السياسات الاقتصادية في هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع والخدمات محل التبادل، وهو ما يحدد مدى التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

✓ يشكل ميزان المدفوعات أداة مهمة في يد السلطات الحكومية تساعد على توجيه علاقتها الاقتصادية الخارجية (كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية للدولة) ورسم سياستها المالية والنقدية.

<sup>1</sup> - عدنان تايه النعيمي، "إدارة العملات الأجنبية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص55.

## المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه

## الفرع الأول: هيكل ميزان المدفوعات

أ. حساب العمليات الجارية: يتضمن هذا الحساب مجموعة من التدفقات المالية، المتأتية من المعاملات الاقتصادية والتي تؤثر بشكل مباشر على حجم الدخل الوطني، وهي متعلقة بتجارة السلع والخدمات والتحويلات.

## • الحساب الجاري (الميزان التجاري):

يحتوي على الصادرات والواردات من السلع والخدمات وينقسم إلى حسابين:

✓ ميزان التجارة المنظورة (حساب السلع): يعتمد هذا الميزان على السلع المصدرة والمستوردة التي تمر عبر الحدود الجمركية من وإلى البلد، و تتمثل هذه السلع في كافة البضائع المنقولة التي تتغير ملكيتها بين المقيم والأجنبي مهما كانت طبيعتها، منتجات صناعية، زراعية أو تجارية، بالإضافة إلى الذهب مثل السبائك أو المسكوكات حيث نصيب هذه الأخيرة في قيمتها يزيد عن 80%، أي يتعامل به كأى سلعة عادية و يخرج عن طابعه النقدي و يطلق عليه الذهب غير النقدي، و يتم حسابه وفق العلاقة التالية: (صادرات - واردات) + التغير في الأرصدة الرسمية من الذهب النقدي - الذهب غير النقدي و يتم تقسيم الصادرات بطريقة fob (تتضمن قيمتها مصاريف النقل)، و تقييم الواردات بطريقة CIF (تتضمن قيمتها مصاريف التأمين)، حيث تسجل الصادرات في الجانب الدائن لأنها تمثل مطلوبات للدولة على العالم الخارجي، في حين يتم تسجيل الواردات كمقابل لها في الجانب المدين من الميزان لأنها تمثل ديناً على الدولة و يمثل الفرق بين مجموع الصادرات و الواردات رصيد الميزان التجاري، و من المعلوم أن هذا الأخير له أهمية كبيرة لدى معظم الدول نظراً لأن إنتاج السلع يشكل أساس نشاطها الاقتصادي و بالتالي في صادراتها، حيث تعمل معظم دول العالم على زيادة الصادرات لتحقيق فائض في الميزان التجاري و تخفيض الواردات لتفادي العجز في الميزان.

ومنه فأساس ميزان المدفوعات هو الميزان التجاري أي ميزان التجارة المنظورة، حيث يمثل وحدة قياس قوة الاقتصاد الوطني و تطوره<sup>1</sup>.

✓ ميزان التجارة غير المنظورة (حساب الخدمات): من خلال هذا الميزان يتم إبراز جميع الخدمات التي يتم تبادلها بين الدول، و تتمثل في خدمات البنوك و التأمين و السياحة و النقل بكافة أنواعه بالإضافة إلى الاستثمارات، حيث تسجل الخدمات المقدمة من قبل الدولة إلى العالم الخارجي في الجانب الدائن باعتبارها مطلوبات للدولة على الخارج، أي أنها تمثل صادرات غير منظورة، كما تسجل الخدمات المقدمة

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2007، ص388.

من قبل جهات خارجية إلى الدولة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات باعتبارها تمثل حقوقاً على الدولة و التزامات عليها اتجاه تلك الجهات الأجنبية، فهي تعتبر واردات غير منظورة<sup>1</sup>.

#### • حساب التحويلات:

ويسمى أيضا حساب التحويلات الأحادية يضم كافة المبادلات التي تتم بين الدولة و العالم الخارجي دون مقابل ، أي هي عمليات غير تبادلية لا يترتب عنها حق أو دين تتمثل هذه المعاملات في الهبات والتعويضات ، قد تكون عينية أو حقيقية ، حيث يتم تسجيل هذه الأخيرة في الجانب المدين في حالة تقديم الدولة والأفراد هذه الهبات والتعويضات للأجانب والعكس في حالة حصول الدولة والأفراد عليها من طرف الأجانب تسجل في الجانب الدائن، ويقسم صندوق النقد الدولي هذه الهبات إلى التحويلات الخاصة وتتعلق بالأفراد حيث ينتمي طرفي المعاملة إلى القطاع الخاص وتتمثل في تحويلات المهاجرين بلادهم الأصلية، تعويضات عن الأضرار غير المغطاة بوثيقة التأمين، ضرائب ورسوم أما التحويلات العامة حيث ينتمي أحد طرفيها أو كلاهما للقطاع الرسمي، تدرج فيها كل التعويضات التي يعتبرها صندوق النقد الدولي إجبارية يتم الحصول عليها من منظمات رسمية، وعمليات إلغاء الديون بمحض الإرادة وتتمثل في الإعانات الخاصة بالكوارث الطبيعية، التعويضات عن الخسائر الحرب، وتظهر في الحساب الجاري بالقيمة الصافية، الفرق بين ما استلمته الدولة وما دفعته للخارج<sup>2</sup>.

#### 1- حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية):

يتم من خلال هذا الحساب تسجيل كافة المعاملات والتحويلات الرأسمالية مستحقة القبض ومستحقة الدفع بين المقيمين وغير المقيمين، وذلك بغرض الاستثمار ويتضمن القطاع الخاص الذي يشمل جميع العمليات التي يقوم بها الأفراد الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية أما القطاع الرسمي يشمل المعاملات التي تقوم بها المصالح الحكومية والبنك المركزي والمؤسسات المصرفية أي الهيئات الرسمية<sup>3</sup>، وينقسم حساب رأس المال إلى :

#### • حساب المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل:

يتضمن كافة التغيرات التي تطرأ على الأصول التي تملكها الدولة و الخصوم تلتزم بها الطرف الخارجي و هي مستحقة الدفع لأكثر من سنة، تاريخ استحقاقها غير محدد و تضم هذه المعاملات الاستثمار المباشر تسجل فيه جميع رؤوس الأموال الداخلة و الخرجة للبلد بغرض الاستثمار في الأصول الحقيقية أو المالية المحلية أو الأجنبية و تسجل بالمبالغ الأصلية دون دخل الاستثمارات و تضم كذلك قروض طويلة الأجل ( قروض دولية) هي قروض يتحصل عليها المقيمون من طرف مصادر خاصة أو حكومية و هي طويلة الأجل،

<sup>1</sup> Emmanuel Nyahoho، «Finances internationales»، 2edition، 2002، p7.

<sup>2</sup> حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص68/69.

<sup>3</sup> صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة 2009، ص216.

سواء كانت قروض تجارية أو غير تجارية تقيّد في الجانب الدائن لأنها تمثل دخول لرؤوس الأموال، إضافة إلى أقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية من قبل الأجانب، أما الجانب المدين فتسجل فيه القروض الوطنية المقدمة من المقيمين للأجانب إضافة إلى أقساط سداد القروض الرأسمالية الأجنبية إضافة إلى الإلتزامات المالية الأخرى هي طويلة الأجل إتجاه الأقطار الأخرى و مؤسسات الدولة، مثل الأقساط التي تدفعها دولة ما للوفاء بالديون طويلة الأجل و الحصص المستحقة عليها لتمويل البرامج الدولية طويلة الأجل و غيرها من الحالات و كذا معاملات شراء و بيع الأسهم و السندات طويلة الأجل بين المتعاملين الاقتصاديين<sup>1</sup>.

#### • حساب المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل:

تتميز هذه المعاملات بالحركة السريعة ليس بدافع حاجة الاقتصاد وتغطية مستلزماته، وإنما يتحرك بدوافع أخرى ترتبط بذاتها ومن أجل مصالحها الخاصة التي تتلخص في تحقيق أقصى الأرباح الممكنة في أقرب فرصة متاحة وفي أحسن الظروف ونلخص أهم هذه الدوافع فيما يلي:

✓ **دافع الدخل:** يقصد به البحث عن عائد أعلى (في الخارج) كما يمكن الحصول عليها من نفس الاستثمارات من حيث الحجم والمدة والأمان (في داخل البلد).

✓ **دافع المضاربة:** ويحدث ذلك بسبب توقع المضاربين لتغيرات ممكنة في أسعار الفائدة والصرف.

✓ **دافع الخوف:** يقصد به انتقال رأس المال قصير الأجل بسبب الخوف من الحروب، أو من عدم الاستقرار السياسي أو من التضخم... الخ وهذا الخوف يقود المواطنين أو الأجانب إلى البحث عن تحويل ممتلكاتهم الثابتة إلى موجودات سائلة وصرفها بالعملة الأجنبية وتحويلها إلى الخارج وتعتبر البنوك التجارية من أهم وسائل تصدير واستيراد رأس المال قصير الأجل<sup>2</sup>.

#### • حساب المدفوعات النقدية من العملات الأجنبية:

هو حساب تسجل فيه جميع المدفوعات النقدية الداخلة من أي بلد من العالم (مدفوعات مستحقة) ناقصا جميع المدفوعات النقدية الخارجة لأي بلد من العالم (التزامات مستحقة).

#### • حساب الذهب:

تسجل فيه جميع التدفقات الداخلة من الذهب من دول العالم الخارجي ناقصا جميع التدفقات الخارجة من الذهب إلى العالم الخارجي حيث يعتبر انتقاله ضمان لأغراض نقدية ومدفوعات مالية، كتغطية جزء أو كل الدين الناتج عن عجز ميزان المدفوعات وبالتالي حركة الذهب تعتبر عامل موازنة تلجأ إليه الدولة. وبالتالي فالحساب الجاري وحساب راس المال والتحويلات عناصر أساسية في ميزان المدفوعات وذلك لأنها تتحرك لذاتها، فتعتبر عوامل مستقلة في تحديد مستويات النشاط الاقتصادي.

<sup>1</sup>- عبد الرحمان يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، جامعة الإسكندرية 2007، ص 204.

<sup>2</sup>- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 235.

2- حساب التعديلات والاحتياطات الدولية (عمليات التسوية): التسجيلات في الجانب الدائن والمدين قد لا تكون متساوية وذلك بتعدد المعلومات والمصادر المعتمد عليها، لذلك قد يحدث خلل في توازن مجموع الدائن والمدين (مختلفين)، والفرق بينهما يمثل القيمة المسجلة في حساب التعديلات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ويعرف هذا الحساب بحساب السهو والخطأ يستخدم للتعديل أو للتصحيح في حالة وجود خلل وقد يحصل هذا عادة في الحالات التالية:

- ✓ الخلل في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة الاختلاف في أسعار صرف العملات.
- ✓ الخلل الناجم عن تغير القيمة الخارجية لعملة أحد البلدين المتعاملين تجارياً.
- ✓ قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية للبلد وبالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات بفقرة السهو الخطأ.

أما حساب التسويات الرسمية يعكس صافي العمليات المالية والنقدية التي تتم عبر الحسابات المذكورة أعلاه، حيث يعكس حركة النقد الأجنبي بين أي دولة ودول العالم الأخرى وكذلك حركة الذهب ولكن بوصفه نقداً وليس سلعة كما هو الحال في الحساب التجاري، وبمعنى آخر يقيس هذا الحساب التغيير في الاحتياطات المالية الرسمية الإجمالية التي تملكها أي دولة من الذهب والعملات الأجنبية<sup>1</sup>، إضافة إلى الاحتياطات الدولية تستخدم لتسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات أي تستخدم بغرض تحقق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات وتضم هذه الاحتياطات مجموعة من العناصر تتمثل في<sup>2</sup>:

- ✓ الذهب النقدي لدى السلطات النقدية (وزارة الخزانة، البنك المركزي أو صندوق الصرف الأجنبي)، ويجب التمييز بين الذهب النقدي عن الذهب الذي يمتلكه الأفراد أو الشركات أو الحكومات المنتجة له والذهب بالمعنى الأول هو التعامل بهذا الأخير بغرض الشراء والبيع، والذهب بالمعنى الثاني أي الذهب غير النقدي يعامل على أنه سلعة عادية وتقيد صادراته و وارداته في الميزان التجاري مثل أي صادرات و واردات سلعية.
- ✓ رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية التي تقع تحت رقبته لدى البنوك الأجنبية.

✓ الأصول الأجنبية قصيرة الأجل (مثل أدونات الخزينة الأجنبية والأوراق التجارية الأجنبية وهي تمثل التزامات على الحكومات الأجنبية والمواطنين الأجانب اتجاه الدولة) لدى السلطات النقدية، والتي يمكن التصرف فيها بالبيع بأسعار ثابتة عند الضرورة.

✓ الأصول الوطنية قصيرة الأجل (أدونات خزينة الدولة والأوراق التجارية التي تمثل التزامات على الحكومة والمواطنين المقيمين) التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية.

هاني عرب، المساعدة في المالية الدولية، 2010، ص1.5

عبد الرحمن يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، جامعة الإسكندرية، 2007، ص2.204



✓ **الودائع التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية لدى البنوك الوطنية ويمثل هذا العنصر إضافة إلى العنصر السابق الالتزامات لأجل قصير اتجاه الدولة الأجنبية والتغيرات فيها تستخدم أيضا لتسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.**

✓ **مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية، أو التي يحتفظ بها المواطنون المقيمون إذا أمكن للسلطات النقدية ضمها إلى حيازتها.**

### الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

يتأثر ميزان المدفوعات بمجموعة من العوامل لاقتصادية، نذكر منها<sup>1</sup>:

- **التضخم:** الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية العالية نسبيا مقارنة مع الأسعار العالمية، فتتخفص بذلك الصادرات وترتفع الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.
  - **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب عليها.
  - **الإختلاف في أسعار الفائدة:** يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي إرتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف استثمارها فهي تملك سندات ذات عائد مرتفع وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.
  - **تقلبات أسعار الصرف:** تبدي التغيرات في أسعار الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الوطنية إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المحلية وتصبح بالتالي أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.
- من خلال ما ذكرناه سابقا يظهر جليا أن ميزان المدفوعات يتفاعل تقريبا مع كافة المتغيرات في الاقتصاد الوطني والمقصود بهذا أن ميزان المدفوعات يتأثر بهذه المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ويؤثر فيها بطريقة أو بأخرى.

<sup>1</sup> - بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص115.

## المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

## الفرع الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

## أولاً: التوازن المحاسبي:

يقصد بالتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، ونتيجة للأخطاء الإحصائية وعدم دقة الإحصائيات من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات، قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات، لذا يتم إضافة بند اصطناعي والمسمى ببند " السهو والخطأ " تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي لميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

## ثانياً: التوازن الاقتصادي:

وهي الحالة التي تتساوى فيها إيرادات الدولة مع صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج<sup>2</sup>.

يستوجب التوازن الاقتصادي بميزان المدفوعات، تساوي أصول وخصوم المعاملات المستقلة أو التلقائية وتعرف أيضاً بالمعاملات فوق الخط، وهي المعاملات التي تتم بغض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل، ومن هذه المعاملات الصادرات والواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضاً المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرص لاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة، أما باقي العمليات فتسمى ببند التسوية أو عمليات مشتقة الهدف منها توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين لميزان المدفوعات.

## الفرع الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات.

تعتبر حالة الاختلال في ميزان المدفوعات الحالة الأكثر ملازمة له خاصة في الدول النامية، فالاختلال في ميزان المدفوعات هو حالة اللاتوازن بين مدفوعات الدولة ومقبوضاتها الخارجية، حيث يكون ميزان المدفوعات في حالة إختلال إذا حقق عجزاً أو فائضاً، وهذا الخلل لا يبد من إزالته باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري أو ميزان الخدمات، أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صورته و التخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه.

<sup>1</sup> - محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص101.

<sup>2</sup> - جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي في المزايا النسبية في التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، مصر، 1992، ص132.

**أولاً: حالة العجز في ميزان المدفوعات:**

في حالة العجز في ميزان المدفوعات يكون الرصيد سالب، أي أن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات، وفي هذه الحالة الجانب المدين يفوق الجانب الدائن والميزان سلبي في غير صالح الدولة حيث أن حالة العجز في ميزان المدفوعات تدل على أن السياسات الاقتصادية المعتمدة من الدولة فشلت في تحقيق التوازن الخارجي وهي الحالة الأكثر شيوعاً في العالم.

فالعجز في ميزان المدفوعات يدل على عدم مقدرة الدولة تسديد قيمة صادراتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة اتجاه العالم الخارجي وما يترتب عنها من سلبيات ومخاطر<sup>1</sup>، كما أن العجز في ميزان المدفوعات يؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي (بافتراض ثبات بقية العوامل الأخرى)، حيث أن العجز في الميزان يؤثر في عرض العملة المحلية في السوق، حيث يزداد عرضها على الطلب عليها، وتعتمد السلطات العامة على السياسات النقدية والمالية لتصحيح هذا الخلل.

وفي الواقع فإن الخلل في ميزان المدفوعات ينبغي أن يتجاوز نسبة 5% من المعدل المتوسط لمجموع قيمة الإيرادات والمدفوعات المحققة في المعاملات الاقتصادية للدولة مع الأجانب خلال سنة وهو ما يعرف بـ "الخلل السنوي" في حين الخلل المتراكم فهو يدل على مجموع الاختلالات السنوية المتجمعة خلال فترة معينة<sup>2</sup>.

**ثانياً: حالة الفائض في ميزان المدفوعات:**

وفي حالة الفائض في ميزان المدفوعات يكون رصيده موجب أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات، وفي هذه الحالة الجانب الدائن يزيد عن الجانب المدين، غير أن حالة الفائض في الميزان دليل على عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات العامة في تحقيق التوازن الخارجي<sup>3</sup>، وتكمن المشكلة بالميزان في هذه الحالة في ضرورة تخلي الدولة عن استخدام جزء من مواردها الحقيقية المستخدمة في الإنتاج بالإضافة إلى وجود أموال معطلة بلا استثمار وفي المقابل تتراكم الأرصدة النقدية ما يسبب بدوره تضخم وارتفاع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، إلا أن حالة الفائض تعد أقل خطورة من حالة العجز في الميزان.

ويمكن للدولة أن تتخلص من حالة الفائض في ميزان مدفوعاتها من خلال منح القروض للدول الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار، ومن خلال منح إعانات وتبرعات للدول التي تمر بأزمات اقتصادية، هذا في الأجل القصير، وتزداد أهمية الخلل لما يكون في الأجل الطويل<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي للمبادئ"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 302.

<sup>2</sup> - الحسيني عرفات تقي، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 1999، ص 123.

<sup>3</sup> - حسان خضر، ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 22، الكويت، 2004، ص 25.

<sup>4</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 402-403.

## الفرع الثالث: آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر الاختلال في ميزان المدفوعات من الأمور العادية في الحياة الاقتصادية، لذا تسعى البلدان إلى معالجة هذه الإختلالات على مستوى موازين مدفوعاتها على اختلاف العوامل المؤدية إلى ذلك من خلال إتباع مداخل تسوية مختلفة، وهناك عدة طرق لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ، نذكر منها الطريقتين التاليتين:

## 1- التصحيح عن طريق آلية تعديل السعر والدخل:

لقد قدم لنا الفكر الاقتصادي تصورين مختلفين للكيفية التي يستجيب بها النظام الاقتصادي للضغوط التي يمارسها عليه اختلال التوازن في ميزان المدفوعات على نحو يتسنى معه العودة مرة أخرى إلى التوازن تلقائياً<sup>1</sup>. ويجدر بنا الإشارة إلى أن هذه الآلية إنما تقوم بالأساس على مبدأ التعديل الأوتوماتيكي أو الآلي للخلل في ميزان المدفوعات الذي يتحقق دون تدخل الدولة بشكل مباشر في عملية التصحيح وبالتالي الوصول إلى التعديل التلقائي لميزان المدفوعات، وترتبط هذه الطريقة أساساً بالمراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي وبالتالي فهي لا يعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر أو أنها اعتبرت النواة الأساسية للتوجهات الحديثة في مختلف المناهج المتعلقة بتعديل الاختلال في ميزان المدفوعات.

**1-1 التوجه الكلاسيكي:** يرتكز هذا التصور على أساس أن تغيرات الأسعار هي العنصر المؤدي للعودة إلى وضع التوازن في ميزان المدفوعات، وهو بذلك يعكس نظرية كمية النقود "ساي" لعناصر الإنتاج ونظرية النفقات النسبية، ومن هنا فإن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يتم كنتيجة حتمية لتبدل مستويات الأسعار النسبية الناتج عن التغير في كمية النقود والمرتبطة بحركة الذهب عبر الحدود السياسية (كان هذا المنهج متبعاً في ظل نظام قاعدة الذهب)، ومع ظهور النقود الائتمانية وتطور العمل المصرفي والبنكي تم إيعاز عملية التوازن في ميزان المدفوعات إلى مسألة التأثير المباشر للبنوك المركزية والتغيرات في أسعار الفائدة وعلاقتها بانتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية، وقدرة البنوك التجارية على خلق النقد من خلال عمليات التوسع في الائتمان المصرفي.

**1-2 التوجه الحديث (الكينزي):** ظلت الفكرة القائلة بأن النظام الاقتصادي يتكيف مع الضغوط التي يمارسها عليه إختلال التوازن في ميزان المدفوعات قائمة حتى ثلاثينيات القرن الماضي موازاة مع صدور كتاب "النظرية العامة" لكينز حيث أتت برؤية معاصرة لمواجهة الخلل في ميزان المدفوعات فبدلت آلية التصحيح من تغيرات الأسعار إلى تغيرات الدخل، وتتلخص في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الإنتاج والاستخدام لهذا البلد وبالتالي في مستوى الدخل المتوقع تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضاً جراء التزايد في صادراته فهنا سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية تواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعة

بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص 65<sup>1</sup>.

وسيترتب على زيادة الدخل تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة كبيرة فترتفع الواردات مما يؤدي بالنتيجة إلى عودة التوازن لميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة حدوث العجز في الميزان .

**2- التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:** يحدث كثيرا في الحياة الاقتصادية أن لا تدع الدولة قوى السوق لشأنها في إعادة التوازن لميزان المدفوعات حيث أنها تتدخل غالبا بصورة مباشرة بهدف معالجة هذا الاختلال، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أهمية قصوى بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي حيث أنها تلجأ إلى العديد من السياسات لعلاج الإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات وذلك بإتخاذ توليفة من الإجراءات على النحو التالي<sup>1</sup>:

### 2-1 إجراءات داخلية:

- ✓ بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على المعاملات الأجنبية في حالة العجز في الميزان.
- ✓ بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
- ✓ إستخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات مثل نظام الحصص أو الحصص أو فرض الرسوم الجمركية، إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في الميزان.
- ✓ استخدام الذهب والاحتياطات الرسمية المتاحة لدى الدولة في تصحيح الخلل في الميزان.

### 2-2 إجراءات خارجية:

- ✓ اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية... الخ.
- ✓ بيع جزء من احتياطات الذهب.
- ✓ بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الدول للحصول على النقد الأجنبي.

<sup>1</sup>- عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص141.

المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بوضعية ميزان المدفوعات

المطلب الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة

**1- ماهية التخفيض:** يتمثل التخفيض في التغيير القانوني بالنقصان لقيمة العملة، معنى ذلك أن البلد المعني بالتخفيض يقوم برفع عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو بنقص عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية، في كلتا الحالتين فإن التخفيض يعني تحسن قيمة العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وهو قرار تتخذه السلطات العمومية أو النقدية، إما بصفة معلن عنها مسبقا، التخفيض الصريح أو ضمنا.

**التدهور:** يتمثل التدهور في انخفاض قيمة العملة تلقائيا كنتيجة لأوضاع سوق الصرف الأجنبي وميزان المدفوعات ويمكن أن يؤدي إلى آثار إيجابية وسلبية<sup>1</sup>.

**2- الآثار المترتبة على آلية تخفيض قيمة العملة الوطنية:**

• **على الميزان التجاري:** يظهر أثر التخفيض على الميزان التجاري إيجابيا بامتصاص العجز أو تقليصه بصفة ملموسة من خلال تأثيره المتوقع في ظل شروط معينة على تقليص قيمة الواردات ورفع قيمة الصادرات، بحيث أن الواردات المقيمة بالعملة الأجنبية، والعكس بالنسبة للصادرات بحيث سترتفع القيمة الكلية بالعملة المحلية والأجنبية، الأمر الذي يدفع الأجانب إلى زيادة طلبهم على المنتجات المحلية والمصدرين إلى زيادة الكميات المصدرة لترتفع في النهاية القيمة الكلية للصادرات.

• **على حساب رأس المال:** يمكن أن يؤثر التخفيض إيجابيا على هذا الحساب من خلال تأثير التخفيض على اتجاه حركة رؤوس الأموال، ذلك أنه عند توقع تخفيض قيمة العملة المحلية فإن ذلك سيسرع من خروج رؤوس الأموال سواء كان ذلك بسبب المستوردين الذين سيسارعون إلى تسوية مدفوعاتهم بالعملة الأجنبية، نقديا لخسارة الصرف إلى التغطية في سوق الصرف أو بسبب المستثمرين الأجانب اللذين سيقومون بنقل أو تحويل أرباحهم إلى بلدانهم، مما سيؤثر سلبا على حساب رأس المال، لكن أثر التخفيض وخاصة إذا كان معدله مقبولا، فإن خروج رؤوس الأموال سيتوقف أو ينخفض بصفة ملموسة لتبدأ بذلك حركة تحويل ودخول رؤوس الأموال إلى البلد المنخفض، مما قد يتسبب في ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية وبالتالي يتحسن حساب رأس المال في النهاية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>-مايا فنتي، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 205-206.

<sup>2</sup>-مايا فنتي، مرجع سبق ذكره، ص 2016-2017.

**المطلب الثاني: تخفيض العملة كآلية لتصحيح العجز (الاختلاف) في ميزان المدفوعات:**

**1. معالجة العجز في ميزان المدفوعات من منظور منهج المرونات-المنهج النقدي:**

ينسب منهج المرونات نظرياً إلى روبنسون عام 1938 استجابة للحالة النظرية في تكييف ميزان المدفوعات بموجب أسعار صرف أكثر مرونة وقد كانت طروحات روبنسون متأثرة بأفكار المدرسة الكلاسيكية التي تستخدم أدوات التحليل الجزئي فقد جاء منهج المرونات تطبيقاً مباشراً لتحليل التوازن الجزئي لمارشال على أسواق منفصلة الصادرات والواردات، وعلى افتراض أن تحركات رأس المال هي مستثناة من التحليل، فإن فائض المدفوعات هنا يمارس التخفيض في سعر الصرف دوراً في تغيير سعر الصادرات والواردات بحيث يتم زيادة عرض الأولى وتقليل الطلب على الأخيرة.

ويباشر التخفيض في سعر الصرف دوره في إحداث تحسن في ميزان المدفوعات من خلال تغيير مستوى الأسعار للسلع المحلية بنسبة إلى السلع الأجنبية في كلا من الأسواق المحلية والأجنبية مما يشجع على إستبدال السلع الأجنبية المستوردة بالسلع المحلية في عملية الاستهلاك والإنتاج كما أنه يزيد الطلب الخارجي على الصادرات لإنخفاض أسعار هذه المرونة صاغها مارشال بدالته الخطية ليعطي إحدى أهم شروط نجاح التخفيض في إحداث تحسن ميزان المدفوعات.

• **دالة مارشال الخطية<sup>1</sup>:** يشترط مارشال ضمان تحقق مجموع مرونتي الصادرات والواردات تتجاوز الواحد: صحيح ويعبر عنها رياضياً بـ:  $nx + nm > 1$  حيث أن مرونتي الطلب على الصادرات :  $nx$  ومرونتي الطلب على الواردات:  $nm$ .

ويمكن التعبير رياضياً عن علاقة مرونتي الصادرات والواردات وأثرها في إحداث التحسن في الميزان التجاري وفق الصيغة التالي :

$$\Delta BF = V_{FX} \frac{ex(nx - 1)}{EX + nx} + V_{Fm} \frac{nm(em + 1)}{nm + en} > 0$$

حيث :

$\Delta BF$ : التغير في الميزان التجاري .

$V_{FX}$ : قيمة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية .

$V_{Fm}$ : قيمة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية .

$ex$ : مرونتي عرض الصادرات المحلية على إفتراض أنها لا نهائية.

$em$ : مرونة عرض الواردات الأجنبية .

$nx$ : مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات .

$nm$ : مرونة الطلب المحلي على الواردات .

<sup>1</sup> - نواز عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 97-

• آلية تأثير تخفيض سعر الصرف من منظور منهج المرونات<sup>1</sup>: يمكن أن نوجز آلية التأثير على الميزان التجاري في الحالتين التاليتين:

✓ حالة العجز: بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات على مستوى أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين، فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة لذلك، في حين أن أسعار الواردات مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها، وبالتالي فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة وانخفاض الواردات، وهو ما ينتج عنه شيء العجز في الميزان التجاري.

✓ حالة الفائض: بإحداث رفع قيمة العملة الوطنية، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو عالية بالنسبة لغير المقيمين، فيزداد طلبهم عليها بينما أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين، فيزداد طلبهم عليها، أي أن الرفع في قيمة العملة يؤدي في النهاية إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، الشيء الذي يؤدي تدريجياً إلى تلاشي الفائض وتأثير تخفيض سعر الصرف في واقع ميزان المدفوعات لا يكون فوراً، إذ أن هناك تأخراً زمنياً بين تخفيض سعر الصرف، وتغيير رصيد ميزان المدفوعات من العجز إلى الفائض.

## 2. تصحيح العجز في ميزان المدفوعات من منظور منهج الاستيعاب:

يعرف الاستيعاب على أنه مجموع نفقات الاستهلاك والاستثمار، وقد أثبت ألكسندر 1952 أن رصيد ميزان المعاملات الجارية ليس نتيجة للفرق بين واردات وصادرات ميزان المعاملات الجارية ليس نتيجة للفرق بين الواردات والصادرات فقط، بل استنتج أن العجز في هذا الحساب يمكن أن يكون ناتجاً عن الفرق بين الدخل والنفقات، حيث بين أنه في وضع تضخمي، فإن التخفيض في قيمة العملة يفسر بأنه تضخم للأسعار الداخلية على مستوى الدخل والنفقات التي تؤثر بدورها على الميزان التجاري.

وحسب اقتراب الاستيعاب، فإن أثر التخفيض على حساب المعاملات الجارية يتحقق كما يلي:  
إن التخفيض يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المتبادلة وإعادة تخصيص الموارد لصالح قطاع التصدير، هذا التغير سينعكس على مستوى استيعاب السلع والخدمات، ينطلق هذا الأسلوب من مجموعة من المبادئ هي:  
✓ حالة التوظيف غير الكامل، أي هناك موارد عاطلة.

✓ خضوع الإنتاج في الدول المشتركة في التبادل لظروف التكاليف الإنتاجية بمعدلات واحدة نتيجة لزيادة الإنتاج الكلي.

✓ ثبات أسعار السلع والأجور الإسمية ومعدلات الفائدة وغيرها من المتغيرات النقدية.

✓ اعتماد الصادرات على الإنتاج الجاري، وليس على المخزون.

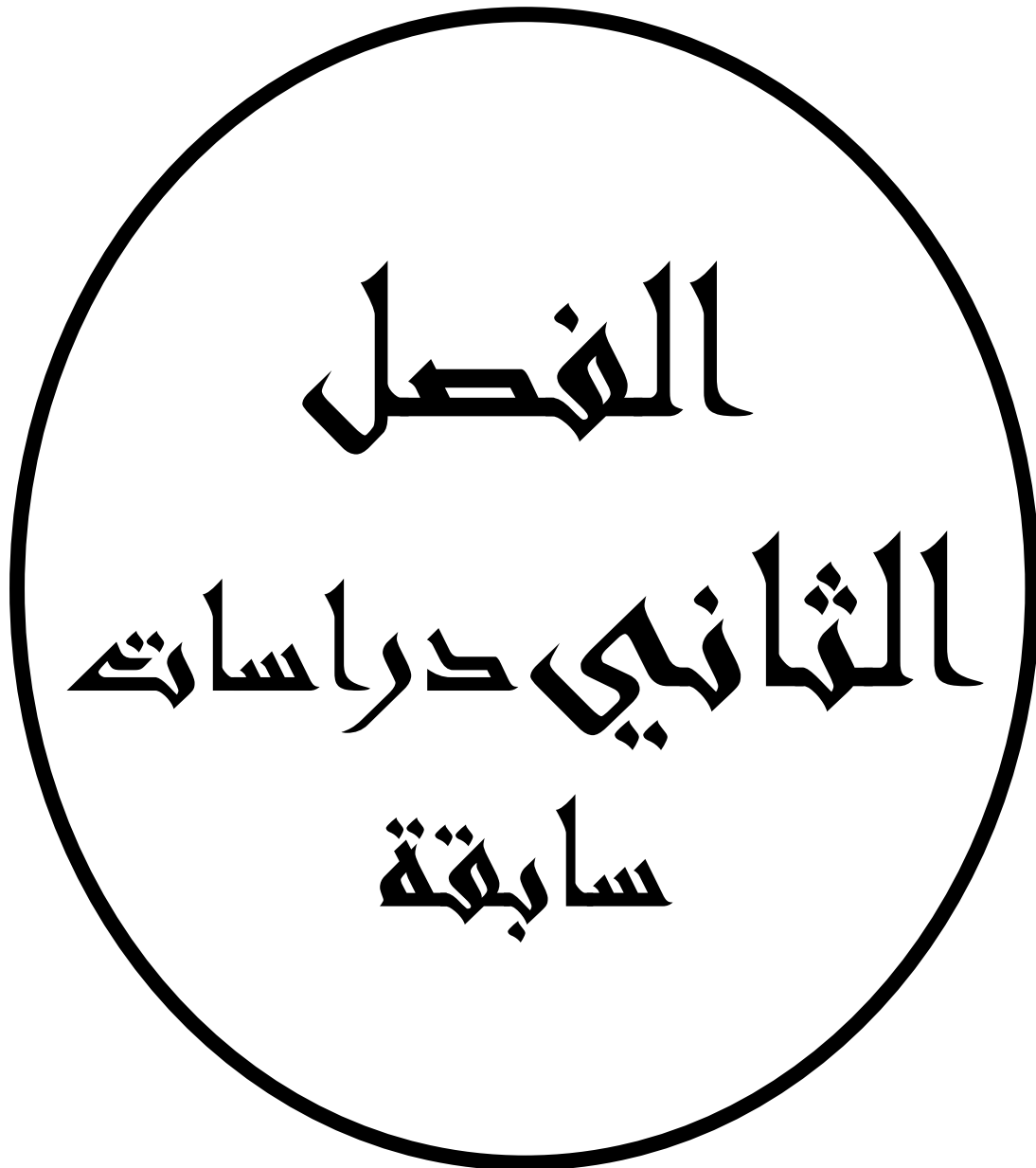
<sup>1</sup> - أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2015، ص216-217.



## خاتمة الفصل:

لقد استهدف هذا الفصل سعر الصرف لكونه عنصر هام ويساهم في تطوير التجارة الخارجية ويؤثر على ميزان المدفوعات، فهو وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف الدول من خلال توسيع الصادرات والواردات، ويعتبر سعر الصرف أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال قوى العرض والطلب عليه، كما استهدف أيضا ميزان المدفوعات كونه يعتبر أداة من أدوات التحليل الاقتصادي ولأنه يحدد المركز المالي لأي دولة.

وتطرقنا في هذا الفصل إلى العلاقة التفاعلية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، والتي تتجلى في السبل المتاحة للتخلص من آثار الاختلال في ميزان المدفوعات، باستخدام سعر الصرف باعتباره آلية عملية لتحقيق الاستقرار الخارجي المرغوب.



الفصل

الثاني دراساته

سابقة

## مقدمة الفصل

تعتبر دراسة الآثار المحتملة لتقلبات أسعار الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي بصفة عامة، وعلى وضعية ميزان المدفوعات على وجه الخصوص، من الموضوعات الجوهرية التي تحظى بقدر كبير من المعاينة والتحليل من طرف صانعي السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وهو ما فرض على المؤسسات الاقتصادية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تناول هذا الموضوع بدرجة من الإسهاب والتفصيل فضلا عن تبني العديد من الدراسات التي تصب كلها في هذا السياق وقد قام العديد من الباحثين والاقتصاديين بدراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، وعليه نعرض في هذا الفصل مختلف الدراسات السابقة الخاصة بهذا الموضوع لأنها بمثابة الرصيد المعرفي فهي تعطي أفكار تدعم لنا الدراسة، كما تعتبر منطلقا هاما ورئيسيا لأي دراسة سواء كانت نظرية أو تطبيقية، بحيث لا يمكننا الانطلاق من العدم ولا بد من توفر دراسات سابقة والتي تتناول المتغيرات التي لها علاقة بالدراسة الحالية وهذا للتعرف على الأدوات المستخدمة وما توصلوا إليه من نتائج ومقارنتها من أجل زيادة الدقة في النتائج التي ستوصل إليها الدراسة الحالية.

المبحث الأول: دراسات وطنية

1- دراسة زرقاة محمد (2016) بعنوان أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية- حالة الجزائر 1990-2014، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة التبادلية بين أسعار الصرف و ميزان المدفوعات بمكوناته المختلفة إضافة إلى تحديد الآثار المحتملة لكلاهما على الآخر، معرفة مدى فعالية سياسة الصرف المنتهجة في معالجة مشاكل ميزان المدفوعات و الميزان التجاري على وجه الخصوص، تحديد الآليات المثلى للحد من الآثار السلبية لتقلبات الصرف على وضعية التوازن الخارجي و بالتالي على وضعية ميزان المدفوعات، تكمن أهمية هذه الدراسة إلى معرفة علاقة تقلبات أسعار الصرف و تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر و أهم المراحل التي مر بها تسعير الدينار الجزائري و أبرز سياسات الصرف في الجزائر بدءًا من الرقابة على الصرف إلى تخفيض قيمة العملة و إنتهاءً بانتهاج نظام الصرف العائم المدار إضافة إلى عرض التطور التاريخي للأرصدة ميزان المدفوعات بالتعرض للميزان التجاري و الحساب المالي.

حيث استعمل الباحث المنهج الوصفي و التحليلي بالاعتماد على الدراسات و الوثائق و الإحصائيات و البيانات المختلفة بهدف الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع، حيث قسم الباحث الإطار النظري إلى فصلين فتطرق في دراسة الفصل الأول إلى معرفة سعر الصرف و ميزان المدفوعات بدءًا من مفهوم الصرف و كيفية تحديده و أنظمتة و أسواقه و كذا النظريات المحددة له بالإضافة إلى الأسس النظرية لميزان المدفوعات و التوازن و الاختلال فيه، أما الفصل الثاني فقد كان حول علاقة سعر الصرف بوضعية ميزان المدفوعات فاتجهت الدراسة إلى مناهج تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات باستخدام سعر الصرف، سياسة تخفيض قيمة العملة و علاقتها بميزان المدفوعات بالإضافة إلى سياسة الرقابة على الصرف و علاقتها بميزان المدفوعات أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على الأسلوب القياسي التحليلي للدراسة أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2014، حيث تم استخدام أسعار الصرف كمتغير مستقل و ميزان المدفوعات كمتغير تابع.

حيث خلصت الدراسة بجملة من النتائج وهي:

✓ بينت الدراسة أن آلية الصرف تعتبر من أهم الآليات التي تعمل على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وهو ما جاءت به كل النظريات التي درست العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات بدءًا بالنظرية

<sup>1</sup>-زرقاة محمد، " أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، 2016.

التقليدية التي تهتم بالمرونة في تحليل العلاقة بين تخفيض قيمة العملة و أثرها على الميزان التجاري و مروراً بالتوجه الكينزي و تحليله المرتكز على علاقة سعر الصرف بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد و الأثر الناجم على مستوى ميزان المدفوعات ثم إنتهاءً بالمنهج النقدي الذي يربط الآثار المختلفة للآلية الصرف على ميزان المدفوعات بعامل العرض النقدي.

✓ توجد علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة و المتمثلة في الميزان التجاري و سعر الصرف و سعر البترول و هو ما يقدم دلالات بوجود علاقة توازنية بين هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة و لكن معامل سعر البترول في معادلة الأجل الطويل كان معنوياً في مختلف المستويات عكس معامل سعر الصرف الذي غابت عنه المعنوية، و ربما يكون هذا راجعاً إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني ناهيك عن النقد الأجنبي إضافة إلى هيكل الصادرات و عدم تنوع النشاط الاقتصادي و ضعف الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد المحلي.

## 2- دراسة علاء الدين عماري، حكيم بوناصري (2016)<sup>1</sup> بعنوان أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان

المدفوعات الجزائري ( حالة الجزائر)، حيث تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي و اختبار فرضياته و تهدف إلى تبيان قدر المستطاع أثر تغير سعر الصرف على اقتصاد الجزائر، و تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل تأثير تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، بحيث استعمل الباحث المنهج الوصفي و التحليلي فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على الجانب النظري بالنسبة للفصل الأول و الثاني و الجانب التطبيقي (دراسة حالة الجزائر) من خلال الاعتماد على مجموعة من الإحصائيات و تحليلها في أشكال بيانية و التعليق عليها في الفصل الثالث، فيعتبر الفصل الثالث بوابة للدراسة بالتطرق إلى أهم عنصر و هو ميزان المدفوعات، مدخل نظري لميزان المدفوعات، ماهية ميزان المدفوعات و أهميته و أهم عناصره بالإضافة إلى دراسة أنواع اختلال ميزان المدفوعات و طرق تصحيحها، أما في الفصل الثاني فتطرقوا إلى دراسة سعر الصرف و أنواعه و محدداته و وظائفه بالإضافة إلى دراسة أنظمة الصرف قبل و بعد انهيار بروتوودز. أما الفصل الثالث فكان الجانب التطبيقي حيث تطرقوا في هذا الفصل إلى تطورات ميزان المدفوعات الجزائري بجميع مكوناته (الصادرات، الواردات) ودراسة أثر تقلبات عمليتي اليورو والدولار على ميزان المدفوعات الجزائري، وتم الاعتماد على النموذج القياسي التحليلي وذلك من خلال الاعتماد على الإحصائيات وتحليلها في أشكال بيانية وتعليق عليها، حيث تم استخدام أسعار الصرف كمتغير مستقل وميزان المدفوعات كمتغير تابع.

<sup>1</sup> - علاء الدين، حكيم بوناصري، "أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري لحالة الجزائر" مذكرة استكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.

حيث خلصت الدراسة بجملة من النتائج وهي:

- ✓ سعر الصرف أداة لإعادة توازن ميزان المدفوعات من خلال آليات السوق وتدخل السلطات وكذلك أداة تمكن من ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي.
- ✓ الفائض المحقق في ميزان المدفوعات الجزائري في أغلب سنوات الفترات المدروسة ليس له علاقة بوضعية الدينار الجزائري وذلك راجع لتحسن مستوى أسعار النفط.
- ✓ الانحراف الحاصل في سعر صرف الدولار مقابل اليورو له تأثير على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث خسائر والتي تمس بالدرجة لأولى تدهور القدرة الشرائية لعائدات النفط وبالتالي التأثير على القدرة الشرائية لإيرادات الجزائر وتدهور رصيد ميزان.

3- دراسة أمين غوبال(2016)<sup>1</sup> بعنوان أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2015)، بحيث تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، معرفة مدى تأثير ميزان المدفوعات الجزائري بتغيرات سعر صرف الدينار بالنسبة لعملات البلدان التي تتعامل معها الجزائر، التحقق من صحة الفرضيات وكذا إثراء المعرفة العلمية. بحيث استعمل الباحث المنهج الكمي الذي يركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية مختلفة و هذا بهدف قياس أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، حيث قسم الباحث مذكرته إلى ثلاثة فصول ، فصلين للإطار النظري الفصل الأول يتناول عموميات حول سعر الصرف الأجنبي و قسم بدوره إلى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول المفاهيم الخاصة بسعر الصرف أما المبحث الثاني تضمن أهم المفاهيم المتعلقة بسوق الصرف الأجنبي في حين تناول في المبحث الثالث نظريات و أنظمة سعر الصرف، الفصل الثاني تطرق في الفصل الثاني إلى ميزان المدفوعات و تقلبات أسعار الصرف من خلال ثلاث مباحث كانت كالتالي المبحث الأول تضمن مدخل عام لميزان المدفوعات، في حين تضمن المبحث الثاني التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات و طرق تسويته، أما المبحث الثالث أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان المدفوعات أما الفصل الثالث فقد كان مخصص للجانب التطبيقي، الفصل الثالث: تمثل الفصل الثالث في الدراسة التطبيقية لحالة الجزائر و تم التطرق فيه إلى أربعة مباحث كانت كالتالي المبحث الأول تناول سعر الصرف في الجزائر المبحث الثاني ميزان المدفوعات الجزائري، المبحث الثالث مفاهيم نظرية

<sup>1</sup>-أمين غوبال،"أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2015)"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أم البواقي، 2016.

الاقتصاد القياسي، أما المبحث الرابع قام فيه ببناء نموذج لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، حيث تم استخدام أسعار الصرف كمتغير مستقل وميزان المدفوعات كمتغير تابع.

حيث خلصت الدراسة بجملة من النتائج وهي:

- ✓ تحديد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة ببقية عملات الدول الأخرى عن طريق تفاعل قوي العرض والطلب أو عن طريق تدخل السلطات النقدية في الدولة.
- ✓ يتحدد سعر الصرف بناءً على النظام المتبع من طرف السلطة النقدية للدولة.
- ✓ يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية كعرض النقود وأسعار الفائدة ومعدات التضخم وحالة ميزان المدفوعات وحالة الموازنة العامة بالإفاضة إلى عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي والإشاعات.
- ✓ أدى التدهور لمفاجئ لسعر البترول إلى دخول الاقتصاد الوطني في أزمة حادة أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع تكاليف الصرف.

#### 4- دراسة دوحة سلمى (2015)<sup>1</sup> بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها

دراسة حالة الجزائر، بحيث تهدف هذه الدراسة إلى محاولة دراسة اثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري، الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.

وتكمن أهمية الدراسة في معرفة ان سعر الصرف عبارة عن حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، كونه يمثل اهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، اما الميزان التجاري فتكمن اهميته في انه المؤشر الرقمي للوضع الخارجية للدول ويتضح اكثر الغرض من هذه الدراسة من خلال إبراز تأثيرات التغيرات في سعر الصرف وأسعار البترول على الميزان التجاري، كون الجزائر تعتمد على البترول كمورد استراتيجي لها ذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من جانفي 1990 على غاية ديسمبر 2013.

لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته بالاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة بالإضافة إلى المنهج الإحصائي القياسي الذي اعتمده خلال الدراسة القياسية. وللإجابة على

<sup>1</sup> - دوحى سلمى، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات قامت بتقسيم البحث إلى أربعة فصول، حيث تطرقت في الفصل الأول لأساسيات حول أسعار الصرف حيث عرضت أهم المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف، وكذا العوامل المؤثرة فيه ومخاطر تقلباته، كما تطرقت لأسواق الصرف الأجنبي وأهم المتعاملين فيه وختمت الفصل بدراسة سياسات أسعار الصرف وأهدافها وذلك من خلال التطرق لسياستي رفع قيمة العملة الخارجية وتخفيض قيمة العملة ومدى مساهمتها في تسوية العجز في الميزان التجاري أما الفصل الثاني فتطرقت من خلاله إلى دور سياسات سعر الصرف في معالجة الخلل في الميزان التجاري من خلال دراسة هيكل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري، بالإضافة إلى تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على كل من الصادرات والواردات وختمت الفصل بدراسة علاقة سعر الصرف كأداة لتسوية الخلل بالميزان التجاري.

أما الفصل الثالث فقد خصصته لدراسة سياسة سعر صرف الدينار الجزائري وختمته باستعراض مختلف الآليات التي من شأنها الحد من تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري. أما الفصل الأخير المتعلق بالجانب التطبيقي للدراسة حاولت من خلاله تقدير نموذج لدراسة العلاقات بين سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري خلال فترة جانفي 1990 إلى غاية ديسمبر 2013، من أجل معرفة مدى تأثير الميزان التجاري بتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري من خلال صياغة نموذج قياسي يضم متغيرات كل من سعر الصرف وأسعار البترول كمتغيرين مستقلين ورصيد الميزان التجاري كمتغير تابع وفي الأخير ختمت الدراسة بخاتمة توضح فيها أهم النتائج التي توصلت إليها وكانت كالاتي:

- ✓ بينت الدراسة ان الدينار الجزائري كان مقيما بأعلى من قيمته الحقيقية خلال الفترة (1964-1987) بسبب الرقابة المفروضة عليه آنذاك، وقد كان للانهييار أسعار البترول عام 1986 أثر سلبي على الاقتصاد.
- ✓ إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات، البترول والغاز الطبيعي يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.
- ✓ يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية والتي حالت دون تحقيق التوازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، مما أدى بدوره إلى تحفيز نشاط السوق الموازي للصرف.
- ✓ عدم التوافق بين الاختلال في الميزان التجاري الجزائري الذي يصنف على أنه اختلالا هيكليا وطبيعة سياسة التخفيض باعتبارها إجراء مؤقت وظرفي، وهذا ما أدى إلى ضعف تأثير هذه السياسة على الميزان التجاري.



5- دراسة بن نافلة أسماء (2015) بعنوان أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية حالة الجزائر (1980-2013)، حيث تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، محاولة دراسة تأثير التغيرات العالمية في أسعار الصرف وتأثيرها على التوازن الخارجي الجزائري، معرفة مدى نجاح سعر الصرف كوسيلة لتصحيح عجز ميزان المدفوعات. وتكمن أهمية الدراسة في معرفة مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، محاولة دراسة تأثير التغيرات العالمية في أسعار الصرف وتأثيرها على التوازن الخارجي الجزائري، معرفة مدى تأثير تخفيض العملة الوطنية على ميزان المدفوعات.

لقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عدة مناهج حيث استخدم المنهج الوصفي الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للبحث المتمثل في الدراسة لسعر الصرف وميزان المدفوعات وأوضاعه بالإضافة إلى دراسة سعر الصرف كآلية لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يمكن من تحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية بالإضافة إلى تحليل آثار التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدولار وتقلبات صرف اليورو مقابل الدولار والدينار على التوازن الخارجي، والمنهج التاريخي حيث يتعلق بتتبع مسار وتطور الاقتصاد الجزائري ونظام سعر الصرف والرقابة على الصرف.

قسم الباحث البحث إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول تطرق فيه على مفاهيم عامة حول سعر الصرف وكيفية تحديده وكذا أهم النظريات المحددة لسعر الصرف ونظمته بحيث قسمته إلى مبحثين، المبحث الأول عموميات حول سعر الصرف والمبحث الثاني أسواق الصرف. أما الفصل الثاني فتطرق فيه إلى عموميات حول ميزان المدفوعات وأوضاعه وكيفية علاج الاختلال في ميزان المدفوعات فتكلمت في المبحث الأول عن أساسيات حول ميزان المدفوعات والمبحث الثاني عن أوضاع ميزان المدفوعات، أما المبحث الثالث فكان حول علاج الاختلال في ميزان المدفوعات. وقد تطرقت في الفصل الثالث إلى أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك من خلال التطرق إلى الأسس النظرية لدراسة دور سعر الصرف في علاج الاختلال في ميزان المدفوعات واستعراض فيه دراسة حالة الجزائر وذلك من خلال التعرض إلى آثار تخفيض العملة الوطنية على ميزان المدفوعات، حيث تم استخدام ميزان المدفوعات كمتغير تابع وأسعار الصرف كمتغير مستقل.

<sup>1</sup> - بن نافلة أسماء، "أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية حالة الجزائر (1980-2013)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2015.

ولخصت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ الدول تلجأ إلى إحداث التغييرات في سعر صرف عملتها بهدف تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، بحيث قد تلجأ إلى ما يعرف بسياسة تخفيض العملة المحلية باعتبارها أن هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة الصادرات المحلية والتقليل من الواردات، إلا أن إتباع هذه السياسة يتطلب توفر مجموعة من الشروط تساعد على ذلك خاصة بالنسبة للدول النامية التي أظهرت من خلال الدراسة أن سياسة التخفيض في العملة غير مجدية في بيئتها الاقتصادية التي تعاني من مشاكل اقتصادية كعدم مرونة صادراتها وعدم قدرة اندماج أسواقها المالية مع الأسواق الدولية وهو ما يحدث من إمكانية نجاح تطبيق سياسة تخفيض العملة كما يظهر لنا هشاشة البنية الاقتصادية للدول النامية أمام المتغيرات الاقتصادية العالمية.

6- دراسة يونس مداني، لخضر رواق (2019)<sup>1</sup> بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر 2000-2015، حيث تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة أسعار الصرف وميزان المدفوعات، معرفة أهم التطورات لكل من سعر صرف الدينار وميزان المدفوعات ويعود هدف الدراسة إلى الأهمية التي يتحصل عليها سعر الصرف من حيث التأثير بميزان المدفوعات، حيث يعد سعر الصرف عنصر أساسي في تحقيق التوازن الاقتصادي، حيث استعمل الباحث المنهج الوصفي بالنسبة للجانب النظري والمنهج التحليلي بالنسبة للجانب التطبيقي وقسم الباحث دراسته إلى فصلين ، الفصل الأول الذي كان بعنوان عموميات حول سعر الصرف وميزان المدفوعات، تضمن ثلاث مباحث من أهم ما جاء في المبحث الأول مفهوم سعر الصرف وأنظمتها، أنواعه وأهم النظريات المفسرة له، أما المبحث الثاني فتحدث عن تعريف ميزان المدفوعات، الاختلال والتوازن وأخيرا المبحث الثالث علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات.

أما الفصل الثاني كان بعنوان دراسة تحليلية تقييمية لأثار سعر الصرف على ميزان المدفوعات وتم تقسيمه إلى مبحثين تضمننا سياسة سعر صرف الدينار الجزائري وميزان المدفوعات خلال الفترة الدراسية 2000-2016 وتم فيها محاولة تفسير تطور عناصر ميزان المدفوعات وربطها مع تطور سعر الصرف، حيث تم استخدام سعر الصرف كمتغير مستقل والتوازن الخارجي كمتغير تابع.

حيث خلصت الدراسة بجملة من النتائج وهي:

✓ سياسة سعر الصرف تعد أداة لإعادة توازن المدفوعات من خلال آليات السوق وتدخل الدولة.

<sup>1</sup> - يونس مداني لخضر رواق، أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر 2000-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019.

✓ الفائض المحقق في ميزان المدفوعات في سنوات الدراسة ليست له علاقة بوضعية سياسة سعر صرف الدينار الجزائري وذلك يرجع إلى فعالية أسعار النفط.

✓ إن المصادر الرئيسية للصدمات الخارجية غير الموازية للاقتصاد الجزائري وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، تتمثل في التغيرات الحاصلة في كل من إيرادات النفط وفرق الإنتاجية بين الجزائر وشركاتها التجارية.

7- دراسة أحمد بودودة وفاء (2014)<sup>1</sup> بعنوان أثر سعر الصرف على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري (1990-2009)، حيث تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة واختبار حقيقة نتائج سياسة سعر صرف الدينار عن وضعية مختلف عناصر ميزان المدفوعات، معرفة تأثير التحرير التدريجي لسعر صرف الدينار على تطور عناصر ميزان المدفوعات الجزائري وتستم أهمية البحث من الاهتمام المتزايد لدراسة سعر الصرف وميزان المدفوعات أو دراسة سياسة سعر الصرف كوسيلة لتصحيح عجز ميزان المدفوعات بحيث تم الاعتماد على المنهج التاريخي وذلك لعرض التطور التاريخي لرصيد ميزان المدفوعات الجزائري، المنهج الوصفي وذلك لدراسة سعر الصرف كآلية لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، المنهج التحليلي الذي تم الاعتماد عليه في الجانب التطبيقي بغرض تحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية من خلال استعمال مؤشرات كمية بالإضافة إلى تحليل آثار تقلبات سعر صرف الدينار على بنود ميزان المدفوعات.

بحيث قسم الباحث الإطار النظري إلى فصلين، يضم الفصل الأول مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته وتبيان مختلف أقسامه مرفوقا بمختلف المؤشرات الاقتصادية، الوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات، أما الفصل الثاني يضم طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، سياسات سعر الصرف المؤثرة على التوازن الخارجي، بحيث تم استخدام سعر الصرف كمتغير مستقل وميزان المدفوعات كمتغير تابع.

وخلصت الدراسة بجملة من النتائج وهي:

✓ يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لدرجة تقدم الدولة، كما يمكن من خلاله تحديد مركزها المالي بالنسبة للعالم الخارجي.

أحمد بودودة وفاء، أثر سعر الصرف على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري (1990-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أم البواقي، 2014.<sup>1</sup>

- ✓ إن اقتناء صندوق النقد الدولي أن سياسة تعويم العملات هي أنجع سياسة من أجل إعادة التوازن الخارجي وضغطه على الدول النامية لإتباعها وهذا نتيجة فشل كل من سياسة التثبيت والرقابة على الصرف وعدم فعاليتها.
- ✓ تؤدي الرقابة الصارمة على الصرف وغير المدروسة في كثير من الأحيان إلى ظهور وتنامي سوق موازية للصرف، تعكس في بعض الأحيان القيمة الحقيقية للدينار.
- ✓ إن سعر الصرف ظاهرة تدويره تتغير بتغير المؤثرات المحيطة به، وكذا تبعا لأنظمة الصرف المعتمدة التي تتماشى ومتطلبات الدولة ونمط التبادل الدولي.
- ✓ يجب أن تقترن سياسة تخفيض سعر الصرف بسياسة الدعم المحدد لاستيراد السلع الأساسية الضرورية للفئات الاجتماعية المحرومة.

### المبحث الثاني: دراسات الدول العربية

1- دراسة فؤاد محمود علي (2019)<sup>1</sup>، بعنوان أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات بدلالة المناهج التحليلية، بحيث تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى نتائج عملية حول طبيعة العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات من خلال قنوات نقل أثر سعر الصرف الحقيقي المتمثلة بكل من الأسعار والاستيعابي والعرض النقدي، وتكمن أهمية الدراسة انطلاقاً من استراتيجية التحرير الاقتصادي بضرورة استخدام سعر الصرف الحقيقي كأداة مرنة للتأثير في ميزان المدفوعات، واعتمد المنهج الوصفي منهاجاً تحليلياً للتطورات الحاصلة في المتغيرات المختلفة وتحليل الدلالات التي تضيفها المتلاحقة والتي تنعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على ميزان المدفوعات ونتائجها الاقتصادية والتنموية، منهج المرونة والذي يفترض تحسن حالة الميزان التجاري من جراء التخفيض في سعر الصرف الحقيقي، المنهج النقدي والذي يدرس أثر تخفيض سعر الصرف الحقيقي في الميزان التجاري من خلال التأثير في التوازن النقدي والعلاقة بين العرض والطلب على العملة الوطنية.

قسم الباحث البحث إلى أربعة فصول بحيث تناول الفصل الأول الإطار النظري لسياسة سعر الصرف بما في ذلك من تعريفات لسعر الصرف ونظرياته وأنظمتها ومؤشراته، أما الفصل الثاني فقد تناول الإطار النظري لميزان المدفوعات بما في ذلك من تعريفات لميزان المدفوعات واختلاله وتصحيحه ومؤشراته الاقتصادية، أما في

<sup>1</sup> - فؤاد محمود علي، أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات بدلالة المناهج التحليلية، بحث علمي لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2019.

الفصل الثالث فخصه للعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات وضم هذا الفصل الإطار المفاهيمي للمناهج التحليلية لسعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات الحقيقي، وتناول الفصل الرابع اختبار المناهج التحليلية لميزان المدفوعات السوري، حيث تم استخدام أثر سعر الصرف كمتغير مستقل وميزان المدفوعات كمتغير تابع.

حيث خلصت الدراسة بجملة من النتائج وهي:

✓ تعزيز الإنتاجية وكمية المعرفة التقنية المتاحة والبيئة الاقتصادية تحدد مدى كفاءة استخدام رأس المال والعمل لإنتاج السلع والخدمات، وتحسين إنتاجية قوة العمل والموارد البشرية السورية وتخفيف الهدر وضبط الإنفاق بالشكل الذي يساهم في تخفيف تكلفة المنتجات السورية وتحسين تنافسيتها مما يدعم المؤشرات الاقتصادية.

✓ يجب تأهيل المال البشري وإيلاء عملية البحث العلمي والاهتمام الكافي وذلك لزيادة المعرفة ومهارات القوى العاملة.

✓ ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، حيث أن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي على الليرة السورية يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال من جهة، وإيداع المدخرات بالليرة السورية وبالتالي ارتفاع الطلب على الليرة السورية وانخفاض الطلب على العملات الأجنبية من جهة أخرى.

2- دراسة مصطفى محمد عبد الله (2010)<sup>1</sup> بعنوان تصحيح ميزان المدفوعات دراسة تحليلية لتجربة السودان 1970 - 2009، هدفت الدراسة لعرض وتحليل أداء ميزان المدفوعات في الفترة 1970 - 2009، واستخدمت المنهج الإحصائي الوصفي لشرح مكونات ميزان المدفوعات والعوامل الرئيسية التي تحدد حجم وعمق العجز في القطاع الخارجي، ومن ثم تستخدم المنهج التحليلي التجريبي عن طريق تقدير نماذج اقتصادية قياسية بأساليب الانحدار والتكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقاً للمقاربة النقدية لميزان المدفوعات لمعرفة كيفية استجابة صافي الأصول الأجنبية (NFA) والعجز التجاري للتوسع النقدي المحلي وتغيرات سعر الصرف وتكلفة التمويل والإنتاج، أثبتت الدراسة تحسن أداء القطاع الخارجي منذ تصدير البترول 1999، بالرغم من عدم التمكن من بناء احتياطات النقد الأجنبي، تفيد التحليلات بتوسع كبير في مجال

<sup>1</sup> - مصطفى محمد عبد الله، تصحيح ميزان المدفوعات دراسة تحليلية لتجربة السودان 1970-2009، مجلة المصرفي المجلد 2010 العدد 58، السودان، 2010.

الاستيراد والمدفوعات الأخرى مقابل متحصلات تمثلت بشكل أساسي في نمو عائدات البترول وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات المغتربين بينما أوضحت الدراسة وجود إنحسار في الصادرات غير البترولية، وأوصت الدراسة بالاستمرار في تشجيع استغلال البترول وتعدين الذهب وهي مصادر النقد الأجنبي الرئيسية التي يجب تطويرها، أيضاً لابد من تشجيع الصادرات غير البترولية في إطار إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير.

3- دراسة مصباح نوري عباس (2008) <sup>1</sup> بعنوان أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة (1990-2005) ، وهدفت الدراسة إلى تأكيد الفرضية وبالتالي الوقوف على أخطاء السياسات الاقتصادية المتخذة حينها ومحاولة وضع الحلول ومعالجتها التي تمنع تكرارها من خلال تبني سياسات اقتصادية نقدية ومالية متوازنة تعمل بشكل متكامل لتعكس أداء اقتصادي ينعكس بالتالي بشكل إيجابي على تحقيق الاستقرار في سعر الصرف، وتكمن أهمية البحث في الوقوف على تأثير التضخم كسبب مهم من بين أسباب أخرى ساهمت وتساهم في التأثير السلبي على سعر الصرف في السوق الموازية وبالتالي تشخيص الأخطاء التي وقعت بها السلطات النقدية والمالية على حد سواء خلال مدة موضوع البحث ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها لتلافي تكرارها، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والقياسي في دراسته ، وقد تناول البحث ثلاث مباحث تناول الأول منها منهجية البحث من خلال استعراض مشكلة البحث وأهميته والهدف منه واحتوى المبحث الثاني الإطار النظري للبحث من خلال استعراض مفهوم التضخم وأنواعه ونظرياته وآثاره وأساليب معالجته والتطرق أيضاً إلى مفهوم أسعار الصرف في العراق خلال مدة موضوع البحث، وتناول المبحث الثالث الجانب القياسي للبحث وتحليل النتائج والاستنتاجات والتوصيات، حيث تم استخدام التضخم كمتغير مستقل و سعر الصرف كمتغير تابع، وأوصت الدراسة أنه يتوجب على السلطات النقدية والمالية، دراسة التجربة السابقة وتجاوز الأخطاء التي ارتكبتها السلطات النقدية والمالية على حد سواء وضرورة توحيد الجهود وكانت نتائج الدراسة كالاتي:

- ✓ ساهمت إجراءات السلطات النقدية المتمثلة بإقامة مزاد علني لبيع العملة الأجنبية في تحقيق نوع من الاستقرار لسعر صرف الدينار/الدولار.
- ✓ أثر الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق عقب حرب الخليج الثانية بشكل كبير على الفعاليات الاقتصادية في البلد وساهم بزيادة نسب التضخم التي انعكست بالتالي على سعر الصرف التوازني.

<sup>1</sup> - مصباح نوري عباس، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للفترة 1990-2005، بحث تطبيقي، العراق، 2008.

✓ أظهرت الدراسة وجود تأثير واضح للتضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي خلال المدة موضوعة البحث.

✓ كان لأوجه الإنفاق الحكومي غير المبرر من قبل النظام السابق والسياسات الاقتصادية الخاطئة الأثر البالغ في زيادة معدلات التضخم.

4- دراسة مشهور هذلول بربور (2008) بعنوان العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العمالة الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)، وهدفت الدراسة إلى تحقيق استقرار أسعار السلع والخدمات وجذب الاستثمارات وزيادة حصة الدول من التجارة غير المرغوبة قد تنتقل إلى نتائج عكسية أو آثار خارجية مستخدما في ذلك ميزان المدفوعات، وأوصت الدراسة إلى التغيير في أسعار النفط، والتغيير في عرض النقد وأسعار الصرف الحقيقية مقارنة مع سعر صرف الدولار الأمريكي والرقم القياسي لأسعار تجارة الجملة والرقم القياسي لأسعار المستهلكين وكان لنتائج الدراسة أثر انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار المحلية متضمنة العديد من المتغيرات والعوامل المؤثرة، بالإضافة إلى تنوع طرق التحليل المستخدمة بين استخدام طريقة المربعات الصغرى والمعادلات الفردية واستخدام تحليل (var) على الصرف، إلا أن ذلك يؤدي أحيانا إلى التأثير على دالة المستهلك وأسعار الصرف، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته، بحيث استخدام العمالة الأجنبية كمتغير مستقل ومؤشر الأسعار كمتغير تابع.

وخلصت نتائج الدراسة كما يلي:

✓ ضرورة الاهتمام وبدرجة كافية بتحديد قنوات انتقال آثار أسعار الصرف إلى مؤشرات الأسعار المحلية ومحاولة السيطرة على هذه القنوات.

✓ رغم أن أسعار الصرف الإسمية للدينار الأردني والمثبت أمام الدولار الأمريكي ساهمت في استقرار سعر صرف الدينار الأردني وساعدت على امتصاص بعض الآثار الناتجة عن تقلبات العملات الأجنبية.

✓ ضرورة إجراء دراسات أخرى ذات علاقة بموضوع أسعار الصرف وانعكاس التحركات فيها على مؤشرات الأسعار وخصوصا إجراء دراسات حول أثر تثبيت الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي في حماية مؤشرات الأسعار المحلية من انعكاس التحركات في أسعار الصرف.

<sup>1</sup> - مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العمالة الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)، أطروحة دكتوراه، الأردن، 2008.

5- دراسة زاهر عبد الحليم خضر (2012) <sup>1</sup> بعنوان تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني من (1994-2010)، وهدفت الدراسة إلى توضيح أنواع وسياسات ونظريات سعر الصرف وإيضاح مدى تأثير سعر الصرف على الإيرادات العامة والنفقات العامة الفلسطينية وتوضيح العالقة بين سعر الصرف والتضخم، وأوصت الدراسة إلى ضرورة عمل السلطة الفلسطينية على ترتيبات إصدار العملة وذلك لتفادي خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم إصدار تلك العملة والناج عن تقلبات أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية، حيث استعمل الباحث المنهج الوصفي التحليلي وقسم الدراسة إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة، والفصل الثاني تناول فيه مفهوم وأنظمة ونظريات سعر الصرف، أما الفصل الثالث فقد كان حول إجراءات ومنهجية الدراسة وبالنسبة للفصل الرابع يضم التطورات الاقتصادية والنقدية والمالية في فلسطين، بحيث تم استخدام سعر الصرف كمتغير مستقل والمؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني كمتغير تابع، وكانت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الصادرات والواردات.

6- دراسة أبو السندس، جهاد أحمد المومني، غازي فلاح (2012) <sup>2</sup> بعنوان أثر تذبذب أسعار صرف الدينار الأردني على قيم أسهم الشركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التغيرات في أسعار أسهم شركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات الناجمة عن تذبذب أسعار صرف الدينار الأردني مقابل العمالة الأجنبية الرئيسة، وعلى اتجاه التغيرات في أسعار أسهم شركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات وطبيعة الاتجاه العالقة مع التغيرات في أسعار صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية في أسعار أسهم شركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات، وأوصت الدراسة لضرورة العمل على زيادة استقرار قيمة الدينار الأردني ودعمه، بما يعزز الثقة بالاقتصاد بشكل عام، وتقليل اعتماد الاقتصاد الأردني على قيم الأسهم وحجم التداول على الاستيراد من الدول التي تؤثر على ارتفاع أسعار صرف الدينار الأردني مقابل عملتها، وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد، بحيث تم استخدام تذبذب أسعار صرف الدينار الأردني كمتغير مستقل، وأسهم شركات المساهمة العامة كمتغير تابع.

<sup>1</sup> - زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى غزة، فلسطين، 2012.

<sup>2</sup> - أبو السندس، جهاد أحمد المومني، غازي فلاح، أثر تذبذب أسعار صرف الدينار الأردني على قيم أسهم الشركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 20 العدد 2، قطاع غزة (فلسطين)، 2012.



وخلصت الدراسة بجملة من النتائج وهي:

✓ أن سعر صرف الدينار الأردني مقابل أسعار صرف العملات الأجنبية تأثر كثيرا على الاقتصاد الأردني، وأن أسعار أسهم الشركات تذبذبت، مما يعني أن ربط الدينار الأردني بالعملة الأجنبية يؤثر سلبا على الاقتصاد الأردني.

✓ الشركات المساهمة في قطاع الخدمات تتأثر بأسعار صرف الدينار بالعملة الأجنبية.

✓ تأثير زيادة أسعار صرف الدينار الأردني مقابل اليوان الصيني والبيزو المكسيكي سلبا على أسعار أسهم شركات الخدمات في الأردن.

7- دراسة الحسامي (2013) بعنوان سياسة سعر الصرف الثابت ناجحة وتلائم للاقتصاد الأردني،

بحيث تهدف هذه الدراسة إلى ربط الدينار بالدولار وخلق مصداقية واستقرار للاقتصاد ومعالجة العجز التجاري والموازنة وانخفاض التسهيلات وتكمن أهمية البحث من خلال التركيز على تقوية الاحتياطات الأجنبية إضافة إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية التي تعمل من جانب، وإلى التراكم في ميزان المدفوعات والعملة الأجنبية وتقوية القدرة الإنتاجية في الاقتصاد الأردني من جانب آخر، والذي يترتب عليه تحسن وازدياد النمو الاقتصادي وعليه تقوية أساس الانتقال إلى نظام سعر صرف حر كخطوة مستقبلية. وأوصت الدراسة أن رصيذا ضعيفا خلال عام (2009) بلغ (2,1%) مع (5,15%) و(7,17%) خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك سجل نمو (2007) و(2008) على التوالي، وجاء الانخفاض نتيجة التأثير بالأزمة المالية العالمية من جانب وإحجام البنوك الأردنية عن منح التسهيلات من خلال البقاء على أسعار فائدة مرتفعة على القروض واستثمار السيولة الفائضة لدى البنك المركزي من جانب آخر، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، بحيث تم استخدام سعر الصرف كمتغير مستقل والاقتصاد الأردني كمتغير تابع.

بحيث خلصت نتائج الدراسة كما يلي:

✓ هناك كفاءة نسبية في إجراءات السياسة النقدية (جانب أسعار الفائدة) وذلك بالتأثير على المتغيرات النقدية التي تتكون من أسعار الفائدة في السوق المصرفي، التي تؤثر بدورها على معدل التضخم ومستوى الإنتاج.

<sup>1</sup> - الحسامي، سياسة سعر الصرف الثابت ناجحة وتلائم للاقتصاد الأردني، المرصد الاقتصادي بكلية الأعمال، الأردن، 2013.

✓ آثار السياسة النقدية لم تنعكس بشكل مباشر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، في حين كان لها آثار مباشرة على كل من المجاميع النقدية وأسعار الفائدة في السوق النقدي والتي بدورها تؤثر على المتغيرات الحقيقية.

✓ حساب سعر الصرف الحقيقي الفعال التوازني ومقارنته بالأرقام الفعلية له وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود انحرافات كبيرة عن السعر التوازني من خلال التقويم الهيكلي للاقتصاد الأردني، أما بالنسبة لنظام الصرف الأمثل أشارت المعايير إلى ملائمة سعر الصرف الثابت للاقتصاد الأردني. سياسة سعر صرف الدينار الأردني كانت ناجعة، وذلك من خلال التركيز على تقوية الاحتياطيات الأجنبية إضافة إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية التي تعمل من جانب إلى تراكم العملات الأجنبية وتقوية القدرة الإنتاجية في الاقتصاد الأردني من جانب آخر والذي يترتب عليه تحسنا في الميزان التجاري، وازدياد النمو الاقتصادي وعليه تقوية الأساس للانتقال إلى نظام سعر صرف كخطوة مستقبلية.

### المبحث الثالث: الدراسات الأجنبية

1- دراسة Nawaz Ahmad (2014)<sup>1</sup> بعنوان:

Impact of Exchange Rate on Balance of Payment: An Investigation from Pakistan

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات من خلال التحقيق في الاقتصاد الباكستاني، وبالتالي من أجل التأكد من تقلب أسعار الصرف وميلها إلى ميزان المدفوعات، ثم جمع البيانات الشهرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات من الموقع الرسمي لبنك الدولة الباكستانية، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، بحيث تم استخدام سعر الصرف كمتغير مستقل وميزان المدفوعات كمتغير تابع.

وخلصت نتائج الدراسة كما يلي:

- ✓ وجود علاقة إيجابية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.
- ✓ إستقرار سعر الصرف يؤدي إلى تشجيع الإستثمار ومن ثم تحسن ميزان المدفوعات
- ✓ يجب إنشاء إدارة تعنى بتحليل سياسات سعر الصرف.

<sup>1</sup> - مجلة أبحاث المالية والمحاسبة المجلد 5 رقم 13، Nawazahmad، Impact of exchange rate on balance of payment،

باكستان، 2014.

✓ إستقرار أسعار الصرف قد يخلق بيئة إيجابية من خلال تشجيع الاستثمار وهذا يمكن أن يحسن ميزان المدفوعات.

2- دراسة Oladipupo&Onotaniyohuwo (2011)<sup>1</sup> بعنوان:

Impact of exchange rate on balance of payment in nigeria

هدفت الدراسة الي تأثير سعر الصرف على القطاع الخارجي لنيجيريا (مركز ميزان المدفوعات) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير البيانات التي تغطي الفترة بين 1970 و 2008، ووجود أن سعر الصرف له تأثير كبير على الميزان، موقف المدفوعات يمكن أن يؤدي انخفاض سعر الصرف في الواقع إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات إذا تم فرض الانضباط المالي، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في هذه الدراسة، بحيث تم استخدام ميزان المدفوعات كمتغير تابع وكل من سعر الصرف، كمية النقود في التداول، الناتج المحلي الحقيقي، التضخم والمستوى العام للأسعار كمتغيرات مستقلة.

وخلصت الدراسة بجملة من النتائج وهي:

- ✓ أن خفض سعر الصرف يؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات في ظل الانضباط المالي.
- ✓ أوصت الدراسة باستخدام سياسة سعر الصرف جنباً إلى جنب مع السياسة المالية والنقدية.
- ✓ تنوع الصادرات والترويج لها وإحلال الواردات.
- ✓ التخصيص غير السليم وسوء استخدام الائتمان المحلي وعدم الانضباط المالي والافتقار إلى سياسات مراقبة الإنفاق المناسبة بسبب مركزية السلطة في الحكومة هي بعض أسباب العجز المستمر في ميزان المدفوعات في نيجيريا.
- ✓ إنشاء آليات مراقبة مناسبة لضمان الاستخدام الحكيم للائتمان والعملات الأجنبية المتاحة.
- ✓ يجب استخدام سياسات أسعار الصرف جنباً إلى جنب مع الأدوات المالية والنقدية للحصول على نتائج ذات مغزى.

<sup>1</sup>-Olq dipup and onotaniyohuzo Impact of exchange rate on balance of payment in nigeria 2011، رسالة ماجستير، جامعة هاريسون بنين، نيجيريا،

✓ مشاكل ميزان المدفوعات يمكن حلها في وقت واحد من زاويتين وهما تعزيز العرض وإدارة الطلب، لا يمكن المبالغة في التأكيد على تنويع الصادرات والترويج لها وإحلال الواردات والقيود على الواردات.

3- دراسة<sup>1</sup> ChakerAloui et HaithemSassititreRegime (2015) بعنوان:

### **régime de change et croissance économique :Une investigation empirique**

الهدف من موضوع هذا المقال البحثي اختيار أنظمة الصرف وتأثيرها على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات لعينة تتكون من 53 دولة خلال الفترة (1973-1998).

وخلصت نتائج الدراسة كما يلي:

- ✓ أنه لا توجد علاقة قوية بين مرونة سعر الصرف والنمو الاقتصادي كما يعتبر نظام الصرف المرن أفضل نظام يدعم النمو الاقتصادي للدول المتقدمة.
- ✓ أثرت أنظمة الصرف المرنة سلباً على النمو الاقتصادي للدول النامية، في حين لم تؤثر مرونة سعر الصرف على مستوى النمو الاقتصادي للدول الناشئة، وتوافقت النتائج المتوصل إليها مع فكرة أن الدول النامية بإتباعها سياسة سعر صرف ثابت تحقق معدل نمو أعلى عن تلك المسجلة في ظل أنظمة صرف مرنة أو وسيطة.

<sup>1</sup>- sassiChakeralouihaitthem•regime de change et croissance economique une investigation empirique, France,2015.

### خاتمة الفصل:

في هذا الفصل تطرقنا إلى مختلف الدراسات السابقة حول موضوع أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، فقد اختلفت الدراسات فيما بينها في تفسيره و إبراز أهميته وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية، وهذا راجع إلى الاختلاف في اقتصاد البلدان التي طبقت عليه هذه الدراسة بالإضافة إلى فترة الدراسة التي لها تأثير كبير على النتائج وكذلك نماذج التقدير المستخدمة في الدراسة، إلا أن لها دور كبير ومهم في تعزيز الدراسة وتساعد أيضا على الاطلاع بكل الجوانب المتعلقة بأدوات جمع البيانات وعلى هذا الأساس جاءت فكرة الموضوع لإظهار العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات للتوصل إلى النتائج في فترة زمنية معينة

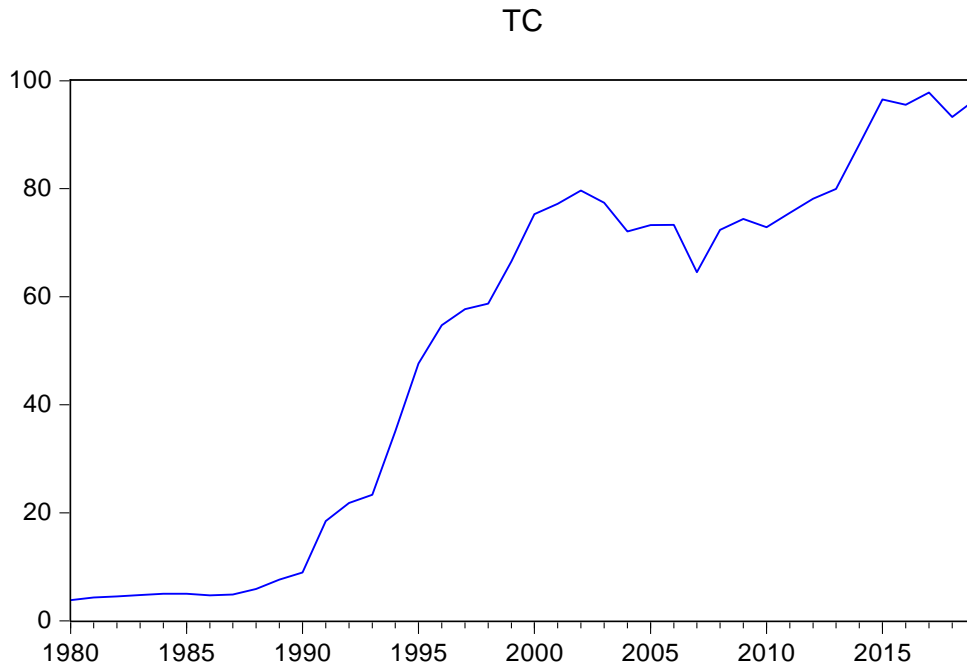
# الفصل الثالث

دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على  
ميزان المدفوعات في الجزائر خلال  
الفترة 1980-2019

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور معدلات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1980-2019.

عرفت معدلات سعر الصرف خلال هذه الفترة تطورات عديدة تغيرت مع تغير الظروف السياسية والاقتصادية، و التي نبينها من خلال الشكل التالي:

شكل 1: منحنى يمثل تطور معدلات سعر الصرف خلال الفترة 1980-2019



م

المصدر : من اعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج EVIEWS 08

من خلال المنحنى يمكن تقسيم تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 إلى المراحل التالية:

**المرحلة الاولى ( 1989-1994):** نتج عن التدهور المفاجئ لأسعار البترول ،دخول الاقتصاد الوطني أزمة حادة، تأكد من خلالها بلوغ النموذج المتبع، خلال ما يفوق العشريتين محدوديته، مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، أي أن الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكانت لابد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الاستقرار النقدي في الداخل .ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفق للطرق الآتي ذكرها:

## الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات

**الانزلاق التدريجي:** قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، ويطبق خلال فترة طويلة نوعاً ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 حيث انتقل معدل صرف الدينار 4.9 دج/\$ في نهاية 1987 إلى 17.7 دج/\$ في الثلاثي الأول من سنة 1991.

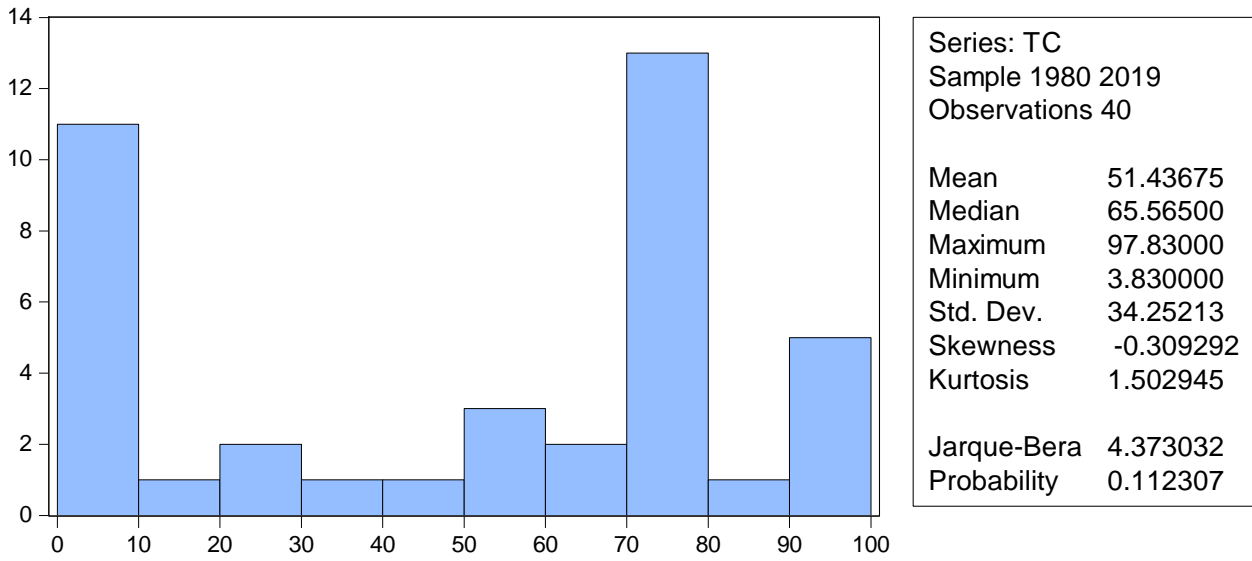
**التخفيض الصريح:** طبقت هذه الطريقة بعد إن اتخذ مجلس النقد و القرض في نهاية سبتمبر 1991 قراراً بتخفيض الدينار بنسبة 20% بالنسبة للدولار ، ليصل إلى 22.5 دج لدولار الواحد. ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994 ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجرى تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10% وأصبح سعر الصرف الدينار 36 دج/\$ بعد قرار اتخذه مجلس النقد و القرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض بنسبة 40%.

**المرحلة الثانية (1995-2019):** بعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير، في ديسمبر 1995 وبالتالي نهاية نظام الصرف الثابت، قام بنك الجزائر بتأسيس سوق الصرف ما بين البنوك (في جانفي 1996) عن طريق النظام رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995. إذ يتحدد سعر الصرف في هذا السوق عن طريق عماليات العرض والطلب. وبين عام 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% اتبعه بالانخفاض بحوالي 13% بين 1998-2001. وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وهذا الإجراء يهدف أساساً للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لا سيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية. وبين جوان و ديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 11%. وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7.5% سنة 2006 ليبدأ بعدها بالصعود إلى غاية 2009 ليعاود النزول لئبلغ 96.51 سنة 2015 ليستقر عند 95.40 سنة 2019.

من خلال الشكل الموالي الذي يوضح تطور معدلات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 يمكننا تلخيص أهم خصائص السلسلة الزمنية كما يلي :



شكل 2: مخطط توضيحي لتطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1980-2019

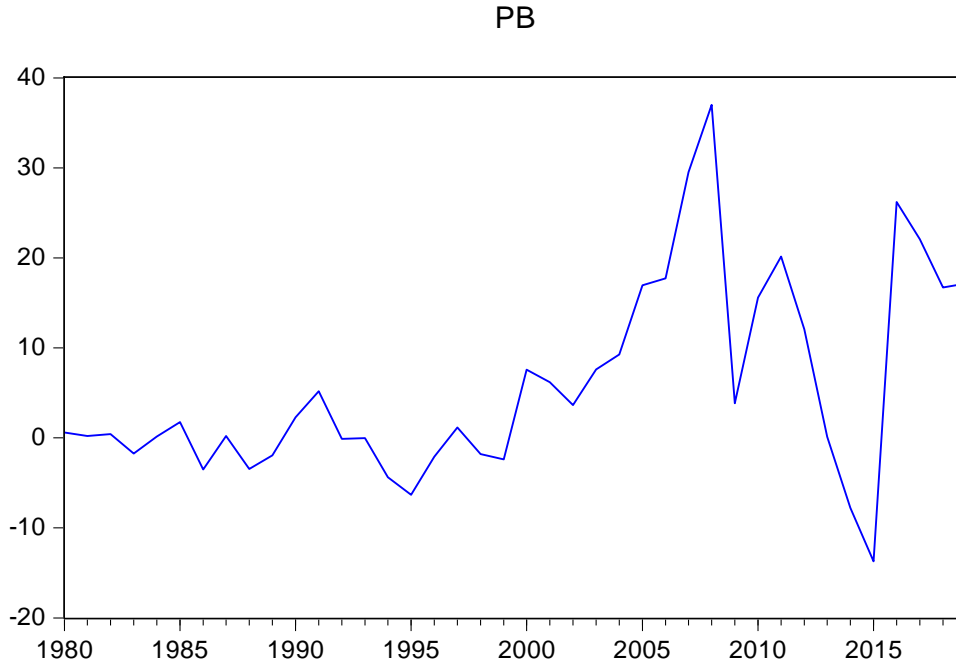


المصدر من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج EViews 8

تتكون سلسلة TC من 40 مشاهدة ممتدة من سنة 1980 الى 2019 بمستوى متوسط يساوي 51.43675 و قيمة عظمى قدرها 97.83000% ، و قيمة صغرى تقدر ب 3.830000% ، حيث تعكس لنا هاتين القيمتين ارتفاع و انخفاض سعر الصرف خلال فترة الدراسة ، بينما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي 65.56500% و تشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري 34.25213 و هذا ما يبين عدم تجانس مستويات السلسلة ، اذن سعر الصرف غير خاضع للتوزيع الطبيعي .

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1980-2019  
:2019

شكل 3: منحنى يمثل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1980-2019م.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج EVIEWS 08

من خلال المنحنى السابق نقسم تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (1980-2019) الى:

اولا: تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 1980-1999:

هذه الفترة سجل تناقص في حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط، مع الاستقرار في الصادرات غير النفطية و التي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا. كان لهذا الانخفاض في عوائد الصادرات تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990 إلى 1993 ثم عاودت الارتفاع سنة 1994 إلى 9,2 مليار دولار، وفي ظل هذه الأوضاع حافظ الميزان التجاري على وضع إيجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية سنة 1994 أين سجل الميزان التجاري عجزا وصل إلى 0,3 مليار دولار. نلاحظ في هذه الفترة الارتفاع المحسوس في الصادرات النفطية باستثناء سنة 1998، وكان ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط على التوالي إلى 17,6 و 19,8 و 21,7 دولار للبرميل الواحد هذا ما جعل الصادرات النفطية تصل حصيلتها سنة 1997 إلى ما يقارب 14 مليار دولار. وبالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية، ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول، ونظرا لتراجع أسعار النفط سنة 1998

## الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات

إلى 12,94 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15 مليار وعرفت هذه الفترة تراجعاً أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري، الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع للأسعار الداخلية للواردات . مما أدى إلى تراجع الطلب عليها . وعزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض تراجعاً لطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملًا تجاريًا.

وكان لهذه الظروف أثر إيجابي على الميزان التجاري إذا نقل الفائض فيه من 0,2 مليار دولار سنة 1995 إلى 5,69 مليار دولار سنة 1997 ويبقى رصيد سنة 1998 متأثراً بتراجع الصادرات حيث تراجع الفائض فيها إلى 1,28 مليار دولار، ليرتفع مرة أخرى إلى 3,36 مليار دولار سنة 1999.

**على مستوى صافي خدمات غير العوامل و دخل العوامل و مدفوعات الفوائد:** سجل تخدم أ تغير العوامل وضعا شبه مستقر تراوح في عمومهما بين (-1) و (-1.84) مليار دولار كصافي سلبي يعكس أن مستوى التدفقات الخارجية من الجزائر أكبر من تلك الداخلة إليها، وهذا يؤشر على الطبيعة المختلفة للعلاقات المالية للجزائر مع الخارج. ذلك أن التدفقات الداخلة بالكاد وصلت مليار دولار خلال طول الفترة، لنجد الخارجة وصلت إلى 2,56 مليار دولار. ونسجل نفس الاختلال على مستوى دخل العوامل، ذلك أن حجم التوظيفات المقيمة في الخارج ضئيلة بالمقارنة مع حجم التوظيفات الأجنبية بالنظر إلى عجز رأس المال المحلي على المنافسة في مجال التوظيف في الخارج. ومثل هذا الوضع يعكس حجم التسرب والتحويل العكسي للموارد تجاه الخارج، خاصة مع تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات. تجاوزت المداخيل المحولة إلى الخارج حدود المليار ينفي حين أن الداخلة لم تستطع تجاوز ربع المليار في أفضل الأحوال باستثناء سنة 1998 . و إذا أضيف إلى هذا التحويل مدفوعات الفوائد على القروض التي وصلت 2.4 مليار دولار (نتيجة عملية إعادة الجدولة ) لتعرف بعد ذلك عودة إلى الارتفاع، سنة 1992 لتعرف تراجعاً في السنوات 1993 و 1994 و 1995 تعكس هذه الوضعية حالة من الاستنزاف للاقتصاد الجزائري يمتص الجهود المحلية للإنتاج وثمار التصدير.

**على مستوى ميزان حساب رأس المال:** عرف ميزان حساب رأس المال تدهوراً من سنة 1990 إلى 1991 ليتحسن بالرغم من رصيده السلبي سنتي 1992 و 1993، ليدخل مرحلة التناقض سنتي 1994 و 1995 ليعرف نوعاً من التحسن في السنوات اللاحقة، ويعزى هذا التحسن إلى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، ولقد كان هذا التحسن محسوساً، حيث قدر ب 0.8 مليار دولار ما بين 1995 و 1996 و 1.01 مليار ما بين 1996 و 1997 ليتعزز أكثر سنة 1998 ويصل إلى 1.63 مليار دولار.

**على مستوى الاحتياطات الخارجية الرسمية:** لقد شكلت الاحتياطات الخارجية في بداية التسعينات تهديداً كبيراً للاقتصاد الجزائري، إذ نزلت في سنة 1990 إلى أقل من شهر واردات، وكان هذا يعكس إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري والناجمة عن ضغط المديونية الخارجية و تراجع الصادرات في السنوات اللاحقة . إلا أنه بعد إعادة جدولة الدين الجزائري وبدءاً من سنة 1996 بدأ تحسن محسوس في

## الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات

مستوى الاحتياطيات بلغ أوجه سنة 1997 ، إذ وصل إلى 12 شهر واردات تقريبا، إلا أن تدهور أسعار النفط سنة 1998 أثر على هذه الاحتياطيات بالانخفاض بنسبة 15 % حيث تم استخدامها لمواجهة الالتزامات الخارجية للجزائر. يتوقف مستوى الاحتياطيات الخارجية في الجزائر على ثلاثة عوامل رئيسية هي: حجم المداخيل من الصادرات النفطية، مستوى خدمات الدين الخارجي السنوية والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات . بقي لنا أن نشير في الختام أن الميزان الكلي عرف وضعية غير مستقرة. انتقل فيها من الفائض إلى العجز، إلا أن أسوأ سنتين في هذه الفترة كانتا 1994 و 1995 أين بلغ العجز على التوالي 4.4-6.6 مليار دولار أمريكي . وهي السنوات، التي انخفض فيها سعر البرميل من النفط بشكل حاد.

### ثانيا :تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2000 -2019:

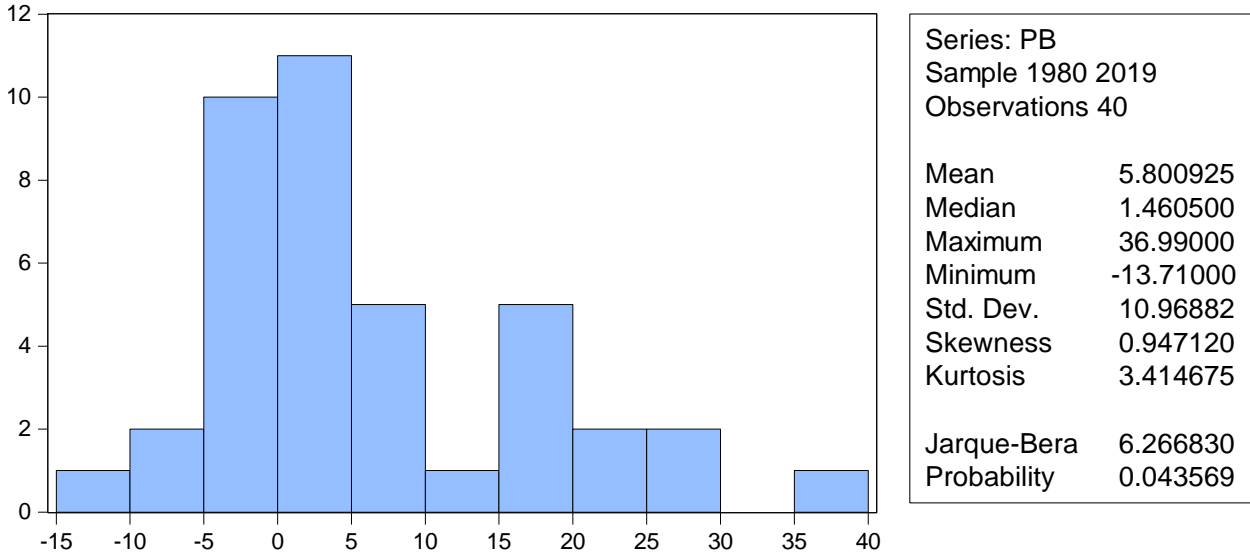
تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطيات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية . أما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من اتجاهها التدريجي نحو الارتفاع إلا أن مستواها يبقى ضعيفا، حيث بالكاد بلغت 1.40 مليار دولار في أحسن الأحوال وذلك في سنة 2008 ، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات.

ومع بدء سريان اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اعتبارا من سبتمبر 2005 ووافق الانضمام إلنا لمنظمة العالمية للتجارة، أصبحت ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من فرص اندماجه في المبادلات الجهوية و الدولية، إن العجز في حساب رأس المال والعمليات المالية، الذي مافتى يتوسع باستمرار منذ سنة 2002 والذي وصل إلى 11,22 مليار دولار في سنة 2006 إثر التسديدات المسبقة للدين الخارجي التي بلغت 10.93 مليار دولار في تلك السنة .ويتسم التوسع في الاستثمارات الأجنبية بالاستمرار منذ 2004، لاسيما وأن قيمة هذه الاستثمارات في 2006 تمثل ثلاث مرات المبلغ المسجل خلا لسنة 2003. تجدر الإشارة إلى أن سنة 2008 تعتبر المرة الأولى التي يكون فيها رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية موجبا. وبالرغم من التسديدات المسبقة الكبيرة التي تمت في سنة 2006 والتي ترتب عنها بلوغ العجز في حساب الرأس المال مستوى قياسيا، فإن ميزان المدفوعات واصل تسجيل فائض إجمالي قدره 17.73 مليار دولار، بارتفاع قدره 4.7% مقارنة بسنة 2005. أما توصل الفائض و انتقل من 29,55 مليار دولار سنة 2007 إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008 تزايدت الاحتياطيات الرسمية للصرف حيث انتقلت من 11.90 سنة 2000 إلى أكثر من عشر أضعاف سنة 2010 أي 162.22 مليار دولار، وجاءت هذه الزيادات المتتالية بفعل فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات أما سنة 2011 نلاحظ أن الفائض بلغ 20.14 مليار دولار. لكنه انخفض إلى 0.13 مليار دولار سنة 2013 أما سنتي 2014 -2015 فقد حقق عجزا بقيمة 7.78 و 13.71 على التوالي، ليصل إلى 17.5 مليار دولار سنة

## الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات

2019. من خلال الشكل الموالي الذي يوضح تطور معدلات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 يمكننا تلخيص اهم خصائص السلسلة الزمنية كما يلي:

### مخطط توضيحي لتطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1980-2019



المصدر: من اعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج EVIEWS 08

تتكون سلسلة PB من 40 مشاهدة ممتدة من سنة 1980 الى 2019 بمستوى متوسط يساوي 5.800925 و قيمة عظمى قدرها 36.99000% ، و قيمة صغرى تقدر ب -13.71000% ، حيث تعكس لنا هاتين القيمتين ارتفاع و انخفاض ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة ، بينما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي 1.460500% و تشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري 10.96882 و هذا ما يبين عدم تجانس مستويات السلسلة ، اذن ميزان المدفوعات غير خاضع للتوزيع الطبيعي .

**المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1980-2019:**

دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات:

في هذا المبحث سوف نحاول بناء نموذج قياسي يوضح أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1980-2019. يمكن وضع النموذج القياسي لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري كما يلي:

$$PB = C_0 + C_1 TC + \varepsilon_T$$

حيث:

PB: ميزان المدفوعات. (PAYMENT BALANCE)

TC: سعر الصرف (الدينار/الدولار الأمريكي).

$\varepsilon_T$ : الخطأ العشوائي.

$C_1, C_0$ : معاملات النموذج

**III-3-2 البيانات المستخدمة في تقدير نموذج أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات :**

تتمثل البيانات المستخدمة في تقدير نموذج أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات بالبيانات السنوية للفترة (1980-2019)، حيث تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، و البنك العالمي.

**III-3-3 الطريقة المستخدمة في تقدير نموذج أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات:**

لتقدير نموذج أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية، و عند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجه الباحث عدة مشاكل قياسية منها مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء و مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة، حيث تم استخدام الطرق المناسبة لحل هذه المشاكل و الوصول الى افضل نموذج قياسي هذا كمرحلة اولى، كمرحلة ثانية تستخدم طريقة التكامل المتزامن المشترك باستخدام طريقة انجل غرانجر، للبحث عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينهما.

استقرارية السلاسل الزمنية: كمرحلة اولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك وتعد اختبارات جذور الوحدة اهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الاحصائية ومعرفة خصائص السلسلة الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها و قد تم استخدام جذر الوحدة من اختبار فيليبس بيرون (PP) و اختبار (ADF) و الجدولين التاليين يوضحان ذلك:

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات

اختبار Augmented dickey fuller –(ADF)

ADF						الفرق	المتغيرات
القرار	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 10%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة المحسوبة		
قبول H0	0.0446	-2.60	-2.94	-3.61	-2.99	PB	PB
رفض H0	0.0000	-2.60	-2.93	-3.61	-7.27	d(PB)	
قبول H0	0.8741	-2.60	-2.94	-3.61	-0.53	TC	TC
رفض H0	0.0009	-2.60	-2.93	-3.61	-4.51	d(tc)	

المصدر: من اعداد الطلبة باستعمال برنامج EVIEWS.

اختبار فيليبس بيرون (PP):

PP						الفرق	المتغيرات
القرار	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 10%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة المحسوبة		
قبول H0	0.58	-2.60	-2.93	-3.61	-2.99	PB	PB
رفض H0	0.00	-2.60	-2.94	-3.61	-13.71	D(PB)	
قبول H0	0.73	-2.60	-2.93	-3.61	-0.63	TC	TC
رفض H0	0.00	-2.60	-2.94	-3.61	-4.45	D(TC)	

## الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات

المصدر : من اعداد الطالبين باستعمال مخرجات 8.EVIEWS.

يتضح من خلال اختبار (ADF) و اختبار (PP) انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بان المتغيرات بها جذر للوحدة ، الا انه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الاولى لها ، مما يعني ان المتغيرات متكاملة من الرتبة (1)I ، الخلاصة ان جميع السلاسل غير ساكنة عند المستوى (0) I و ساكنة من رتبة (1)I ، و من ثم يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ANGEL-GRANGER .



## الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات

### III-3-4 دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات :

#### III-3-4-1 نموذج : اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات:

1- اختبار غرانجر : قبل الانطلاق في استخدام هذا الاختبار يجب أن نتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة و باللجوء الى اختبار ADF و كذا اختبار PP قمنا اولاً باختبار سكون السلسلة الزمنية لمعدل سعر الصرف و ميزان المدفوعات ، و توصلنا الى ان السلسلتين بهما جذر للوحدة و لكن عند اجراء الفرق الاول اصبحت السلسلتين ساكنتين .سنستعمل في اختباراتنا هذا الفرق الاولى لكل من معدل سعر الصرف و ميزان المدفوعات .

2- اختبار التكامل المتزامن: في هذه المرحلة سنقوم باختبار التكامل المتزامن باستخدام منهجية GRANGER&ANGLE للبحث عن امكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين في المدى الطويل.

2-1 اختبار ANGEL&GRANGER: نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية ولكي نتحقق علاقة التكامل المتزامن يجب ان تكون بواقى الانحدار مستقرة عند المستوى اي (0)ا.

المتغير التابع PB			
الاحتمال	احصائية T	المعلومات	المتغيرات التفسيرية
0.0000	7.80	42.69	C
0.0024	3.25	1.45	TC
R <sup>2</sup> =0.21		FCAL=10.62	DW=0.247

يتضح من النموذج المقدر توافق معلماته مع النظرية الاقتصادية، علاقة طردية بين معدل سعر الصرف و ميزان المدفوعات، حيث اذا ارتفع اسعار الصرف يرتفع ميزان المدفوعات، وبعد إجراء علاقة الانحدار البسيط نقوم بعدها بإجراء اختبار جذر الوحدة لبواقى هذا الانحدار للكشف عن وجود تكامل مشترك في النموذج، حيث يمكن الكشف عن سكون سلسلة البواقى باختبار جذر الوحدة (KPSS).

## الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات

### جدول: سكون سلسلة البواقي باختبار جذر الوحدة (KPSS)

عند المستوى	سلسلة البواقي	القيم الحرجة عند 1	القيم الحرجة عند 5	القيم الحرجة عند 10
		%	%	%
Kpss	0.09	0.73	0.46	0.34

نلاحظ من خلال الجدول أن فرضية جذر الوحدة نرفضها باستخدام اختبار (kpss) عند مستوى معنوية 1 % و 5% و 10 % ، اي ان سلسلة البواقي ساكنة عند المستوى مما يدل على وجود علاقة في المدى الطويل ما بين المتغيرين، و منه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

### 3. نموذج تصحيح الخطأ ECM : بما ان هناك تكامل متزامن بين المتغيرين ، نمر الى نموذج ECM

الذي يعتبر الاكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما . ويمكننا ان نقدر نموذج تصحيح الخطأ وفق الخطوات التالية:

الخطوة الاولى: تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

$$PB = \hat{a} + \delta TC + e_1(ECM)$$

و بعد تقدير النموذج نحصل على النتائج التالية :

$$PB = 42.69 + 1.45 TC + e^1(ECM)$$

الخطوة الثانية: تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى

العادية:

$$\Delta PB = a_0 + a_1 \Delta TC + ECM$$

وبالاعتماد على برنامج EVIEWS نحصل على النتائج التالية:

المتغير التابع: D(PB)

الاحتمال	احصائية T	المعاملات	المتغيرات التفسيرية
0.26	1.13	0.90	C

## الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات

0.17	1.39	0.23	d(TC)
0.0000	12.37	1.03	ECM (-1)
R <sup>2</sup> = 0.81	F= 79.48		DW=0.92

يلاحظ من الجدول ان معامل حد تصحيح الخطأ هو موجب (1.03) وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ، وهذا يعني ان سلوك المتغير التابع المتمثل في ميزان المدفوعات يستغرق حوالي فترتين بالتقريب حتى يصل الى وضع التوازن في الاجل الطويل، كما يظهر من النتائج ان 23% من انحراف سعر الصرف عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام، كما نلاحظ عدم مساهمة معدل ميزان المدفوعات في تفسير اسعار الصرف في المدى القصير.

الغائقة

العامة

**الخاتمة العامة:**

لقي موضوع أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والاقتصاديين باعتباره أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة .

لقد كان سعينا من خلال هذه الدراسة معرفة ما مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات وإيجاد نموذج يتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري وذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي وباستعمال المعطيات المتحصل عليها

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود تأثير إيجابي معنوي بين سعر الصرف وميزان المدفوعات حيث إذا ارتفع سعر الصرف بنقطة بنقطة واحدة سيرفع ميزان المدفوعات بنقطة واحدة وبالتالي وجود علاقة بينهما في المدى الطويل.
- يتحدد سعر الصرف بناء على النظام المتبع من طرف السلطة النقدية للدولة.
- يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية كعرض النقود وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم وحالة ميزان المدفوعات وحالة الموازنة العامة، بالإضافة إلى عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي والإشاعات.
- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات.
- إن النماذج المتوصل إليها لا تتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري.
- كما توصلنا إلى أن ميزان المدفوعات لا يتأثر بسعر الصرف في الجزائر في المدى القصير

**التوصيات والإقتراحات:**

- يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف وجعله كأداة ضبط للتجارة الخارجية.
- ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات للسماح برفع مستوى احتياطات الصرف وتنويعها عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج.
- القضاء على الأسواق الموازية بتخفيض سعر العملة. وضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية.

آفاق الدراسة:

رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهت البحث إلا أنه لم يتناول كل الجوانب، فهذا البحث لا يخلو من بعض النقائص لذلك نقترح بعض المواضيع منها:

- دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة العملة على القطاع الصناعي في الجزائر.
- أثر تغير سعر الصرف على الصادرات خارج قطاع المحروقات الجزائري.

قائمة

المراجع

## قائمة المراجع

- موسى سعيد مطر، ياسر المومني، شقري نوري موسى، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000.
- محمود حميدات "مخل للتحليل النقدي"، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر بن عكنون، الطبعة 2002.
- محمود حميدات "مخل للتحليل النقدي" ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر بن عكنون، الطبعة 2002.
- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.
- "إضاءات مالية ومصرفية"، نشرة توعوية اقتصادية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد الثاني عشر، جويلية 2011.
- حميدات محمود، "مدخل التحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2009-2010.
- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية للنشر، مصر، 1987.
- عبد المنعم علي راضي، أسعار الصرف والأزمات النقدية المعاصرة، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1973/1972.
- عبد المنعم علي راضي، أسعار الصرف والأزمات النقدية المعاصرة، مرجع سابق، ص 26.
- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2003.
- هاني عرب، المساعدة في المالية الدولية، 2010.
- محمد يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.
- سمية عبد القادر يوسف زيرار، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر (1970-2004)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأردن، 2007.
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي معاصر نظرية التجارة الدولية لنظام للنظام الجديد للتجارة العالمية أهم مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعة الإسكندرية، 2007.



- عدنان تايه النعيمي، "إدارة العملات الأجنبية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2007.
- canada 2002، 2edition، **Finances internationales**، Emmanuel NyahohoK -
- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.
- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة 2009.
- عبد الرحمان يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، جامعة الإسكندرية 2007.
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- هاني عرب، المساعدة في المالية الدولية، 2010.
- عبد الرحمان يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، جامعة الإسكندرية، 2007.
- بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.
- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي في المزايا النسبية في التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، مصر، 1992.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ"، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- الحسن عرافات تقي، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 1999.
- حسان خضر، ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 22، الكويت، 2004.
- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.
- مايا فنتي، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- نواز عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

- زراقة محمد، "أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، 2016.
- علاء الدين، حكيم بوناصري، "أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري لحالة الجزائر" مذكرة استكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.
- أمين غوبال، "أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2015)"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أم البواقي، 2016.
- دوحى سلمى، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
- بن نافلة أسماء، "أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية حالة الجزائر (1980-2013)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت.
- يونس مداني لخضر رواق، "أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر 2000-2015"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019.
- أحمد بودودة وفاء، "أثر سعر الصرف على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري (1990-2009)"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أم البواقي، 2014.
- فؤاد محمود علي، "أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات بدلالة المناهج التحليلية، بحث علمي لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2019.
- مصطفى محمد عبد الله، "تصحيح ميزان المدفوعات دراسة تحليلية لتجربة السودان 1970-2009"، مجلة المصرفي المجلد 2010 العدد 58، السودان، 2010.
- مصباح نوري عباس، "أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للفترة 1990-2005"، بحث تطبيقي، العراق، 2008.
- مشهور هذلول بربور، "العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العمالة الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)"، أطروحة دكتوراه، الأردن، 2008.
- الحسامي، سياسة سعر الصرف الثابت ناجعة وتلائم الاقتصاد الأردني، المرصد الاقتصادي بكلية الأعمال، الأردن، 2013.
- بن طالب فاطمة زهراء، "أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2010" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013-2014.

- سمير آيت يحي، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع،م جلة الباحث، العدد 09،  
جامعة تبسة -الجزائر، 2011.

- الأستاذ محمد بن بوزيان و الطاهر زياني، "الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع  
تونس و المغرب"،الملتقى الوطني الأول " الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب، كلية  
العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البليدة 21-22 ماي 2002.

الملاحق

## الملحق 01 : اختبارات استقرارية المتغيرات في المستوى باستخدام اختبار ADF

### BP

Null Hypothesis: PB has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.990282	0.0446
Test critical values: 1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

### TC

Null Hypothesis: TC has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.531009	0.8741
Test critical values: 1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق 02: اختبارات استقرارية المتغيرات عند الفروق الأولى باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: D(PB) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.272747	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.615588	
5% level	-2.941145	
10% level	-2.609066	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.510986	0.0009
Test critical values: 1% level	-3.615588	
5% level	-2.941145	
10% level	-2.609066	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

### الملحق 03: اختبارات استقرارية المتغيرات عند المستوى باستخدام اختبار PP.

Null Hypothesis: PB has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

---

---

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.990282	0.0446
Test critical values: 1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

---

---

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

---

---

Residual variance (no correction) 77.55929

HAC corrected variance (Bartlett kernel) 77.55929

---

---

Null Hypothesis: TC has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

---

---

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.636576	0.8506
Test critical values: 1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

---

---

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

---

---

Residual variance (no correction) 19.43081

HAC corrected variance (Bartlett kernel) 34.30022

---

---

#### الملحق 4: اختبارات استقرارية المتغيرات عند الفروق الأولى باستخدام اختبار pp

Null Hypothesis: D(PB) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 19 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-13.71028	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.615588	
5% level	-2.941145	
10% level	-2.609066	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction) 95.25361

HAC corrected variance (Bartlett kernel) 10.65471

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.542476	0.0008
Test critical values: 1% level	-3.615588	
5% level	-2.941145	
10% level	-2.609066	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction) 18.42669

HAC corrected variance (Bartlett kernel) 19.24796



## الملحق 5: GRANGER

Dependent Variable: PB

Method: Least Squares

Date: 07/15/21 Time: 12:58

Sample: 1980 2019

Included observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	42.96930	5.502090	7.809632	0.0000
TC	1.459673	0.447816	3.259536	0.0024

R-squared	0.218502	Mean dependent var	51.43675
Adjusted R-squared	0.197936	S.D. dependent var	34.25213
S.E. of regression	30.67552	Akaike info criterion	9.733514
Sum squared resid	35757.54	Schwarz criterion	9.817958
Log likelihood	-192.6703	Hannan-Quinn criter.	9.764046
F-statistic	10.62457	Durbin-Watson stat	0.272505
Prob(F-statistic)	0.002357		

## الملحق 6: EL BAWA9I

Null Hypothesis: PB\_W is stationary

Exogenous: Constant

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.099465
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

\*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	19.43081
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	34.30022

## الملحق 7 :ECM

Dependent Variable: D(PB)

Method: Least Squares

Date: 07/15/21 Time: 02:45

Sample (adjusted): 1981 2019

Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.907295	0.798497	1.136252	0.2634
D(TC)	0.232438	0.166480	1.396189	0.1712
ECM-1	1.034995	0.083645	12.37368	0.0000

R-squared	0.815365	Mean dependent var	0.424667
Adjusted R-squared	0.805107	S.D. dependent var	9.941697
S.E. of regression	4.388928	Akaike info criterion	5.869850
Sum squared resid	693.4567	Schwarz criterion	5.997817
Log likelihood	-111.4621	Hannan-Quinn criter.	5.915764
F-statistic	79.48948	Durbin-Watson stat	0.926923
Prob(F-statistic)	0.000000		

## ملخص

لقد كان هدفنا من خلال هذه الدراسة معرفة أثر أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ولقد توصلنا من خلالها إلى أن التغيرات التي شهدتها الدينار الجزائري لم يكن لها نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص المحصلات إذ يعود ارتفاع مداخيل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجية على الرغم من التطور الملحوظ للصادرات الأخرى خارج المحروقات. أما فيما يخص المخرجات فلم تتأثر والملاحظ أن قيمة الواردات في تزايد وهذا راجع لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية، كما أن هذه التغيرات التي مست سعر صرف الدينار (التخفيضات) أدت أيضا إلى ظهور ما يسمى بالسوق الموازي والتي مازال تأثيرها على الاقتصاد الوطني مستمر. ومنه يمكننا القول إن معطياتنا لا تتوقف مع واقع الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف \_ ميزان المدفوعات \_ الاقتصاد القياسي

## Résumé

Cette étude vise à connaître L'effet des fluctuations des taux de change sur la balance des paiements algérienne pendant la période (1990-2014). L'étude a révélé que les changements dans le Dinar Algérien n'ont pas eu des résultats positifs sur l'économie nationale, en particulier en ce qui concerne les exportations. L'augmentation des revenus d'Algérie est en raison de la hausse des prix du pétrole dans le monde. Mais il n'y a pas des changements clairs en ce qui concerne les importations. On remarque que la valeur des importations augmente et cela est dû à l'augmentation de la demande intérieure pour les produits étrangers. Ces changements qui ont touché le taux de change du Dinar ont également conduit à l'apparition du marché parallèle qui a touché agressivement l'économie nationale.

Nous pouvons dire que nos données ne correspondent pas à la réalité de l'économie algérienne.

Mots clés

Taux de change - La balance des paiements - Econométrie

## Summary

This study aims to know the effect of fluctuations in exchange rates on the Algerian payment balance in the period (1990-2014). The study found that changes in the Algerian Dinar has not had positive results on the domestic economy, especially as regards exports. The increase in revenue in Algeria because of the rising of oil prices in the request. But there is no change of clear in regards to the import. Note that the value of imports increased and this is due to the increase in domestic demand for foreign products. The changes that have affected the exchange rate of the dinar has also led to the appearance of the parallel market which affected aggressively the national economy. We can say that our data do not correspond to the reality of the Algerian economy.

• Keywords Exchange rate - payment balance - Econometrics